تقرير بخصوص الانفاق الضريبي بمصر وحجم الفاقد الضريبى

أبريل 2024





المحتويات		الصفحة
1	مقدمة عن النظام الضريبي في مصر	7 -3
2	المنظومة الضريبية: مقارنة بالدول النظيرة	11 -8
3	تطور الحصيلة الضريبية	20 12
4	ملخص عن الفاقد الضريبي بجمهورية مصر العربية	23 21
5	أهم الإصلاحات المتخذة موخراً	28 -24
6	الضرائب المباشرة	45-29
7	الضرائب غير المباشرة	63-46
8	الضريبة العقارية	68-64
9	الضريبة الجمركية	76-69

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

6 الضرائب المباشرة

7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

مقدمة: مكونات النظام الضريبي المصري

- الضرائب المباشرة (ضرائب على الدخل)
  - الضرائب على دخول الشركات
  - الضرائب على دخول الافراد
- الضرائب غير المباشرة (ضرائب على الاستهلاك)
  - ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات
  - الضريبة على سلع الجدول
  - ضريبة الدمغة
  - رسم تنمية موارد الدولة
- الضريبة على التجارة الدولية
  - الضريبة الجمركية
- الضريبة العقارية

مقدمة: أهداف ومرتكزات السياسة الضريبية

1. **توفير الموارد المالية والسيولة اللازمة** لتمويل التزامات أجهزة الموازنة وخطط التنمية الاقتصادية بما فيها تطوير البنية التحتية ومساندة القطاعات الانتاجية وبرامج التنمية البشرية والحماية الاجتماعية، مع الحفاظ على استدامة المديونية الحكومية،
2. المساهمة في تحقيق **معدلات نمو حقيقية** مرتفعة ومستدامة والمساهمة في دعم تنافسية الاقتصاد المصري،
3. المساهمة فى تحقيق **العدالة الاجتماعية** لكافة الفئات وخاصة الفئات الأولى بالرعاية.

مقدمة: تستهدف المنظومة الضريبية تحقيق الأهداف التالية

- العمل على زيادة نسبة **الوعي والالتزام الضريبي** بالمجتمع،
- ضمان وجود **معدلات نمو مرتفعة ومستدامة للحصيلة الضريبية** والتاكد من نموها بشكل يرتبط بالأداء الاقتصادي وبما يساهم فى خفض عجز الموازنة،
- المساهمة في **جذب الاستثمار وتحقيق معدلات نمو اقتصادي** ومعدلات تشغيل مرتفعة،
- المساهمة فى تحقيق تحسن فى مؤشرات **الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية وخفض معدلات الفقر**.

مقدمة: سمات وخصائص المنظومة الضريبية

- **الاستقرار**: وضوح السياسة الضريبية وعدم وجود تعديلات او تغيرات بشكل مفاجئ فى السياسات والتشريعات يكون لها تأثير كبير ومؤثر على المجتمع الضريبي وتوفير وقت كافى لتوفيق الأوضاع حال وجود تعديلات مؤثره.
- **بساطة النظام**: ان تتسم السياسات والتشريعات الضريبية بالبساطة والسهولة في الفهم والتطبيق من خلال توحيد المعاملة والتطبيق، والحد من الاستثناءات قدر المستطاع، والحد من تعدد أسعار الضريبة، وحال وجود إعفاءات يجب ان تكون واضحة ومحددة على وجه الدقة ولا تحتمل التأويل قدر الإمكان.
- **الشفافية**: من خلال وجود قواعد واضحة ومنشورة على نحو واسع وبطرق متنوعة وكذلك العمل على نشر مشاريع القوانين والتعديلات وطرحها للحوار المجتمعي قبل إصدارها، وتوضيح مراحل اتخاذ القرارات
- **التنافسية الدولية والإقليمية**: استهداف تنافسية المنظومة الضريبية المتبعة مقارنة بدول الجوار والدول المماثلة وبما يسمح بجذب الاستثمارت والشركات وقدرتها على المنافسة الدولية من خلال عملها بجمهورية مصر العربية
- **المرونة**: ان تتسم المنظومة بالمرونة بشكل يسمح بالاستجابة للمتغيرات دون التأثير على التوجهات والاهداف الأساسية للسياسة الضريبية
- **العدالة والمساواة**: التأكد من تحقيق العدالة والمساواة في تحمل عبء الضريبة في المراحل المختلفة لتطبيقها وكذلك الضرائب التصاعدية حسب مستويات الدخل وأيضاً الضرائب على الاستهلاك.

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 **النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة**

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

6 الضرائب المباشرة

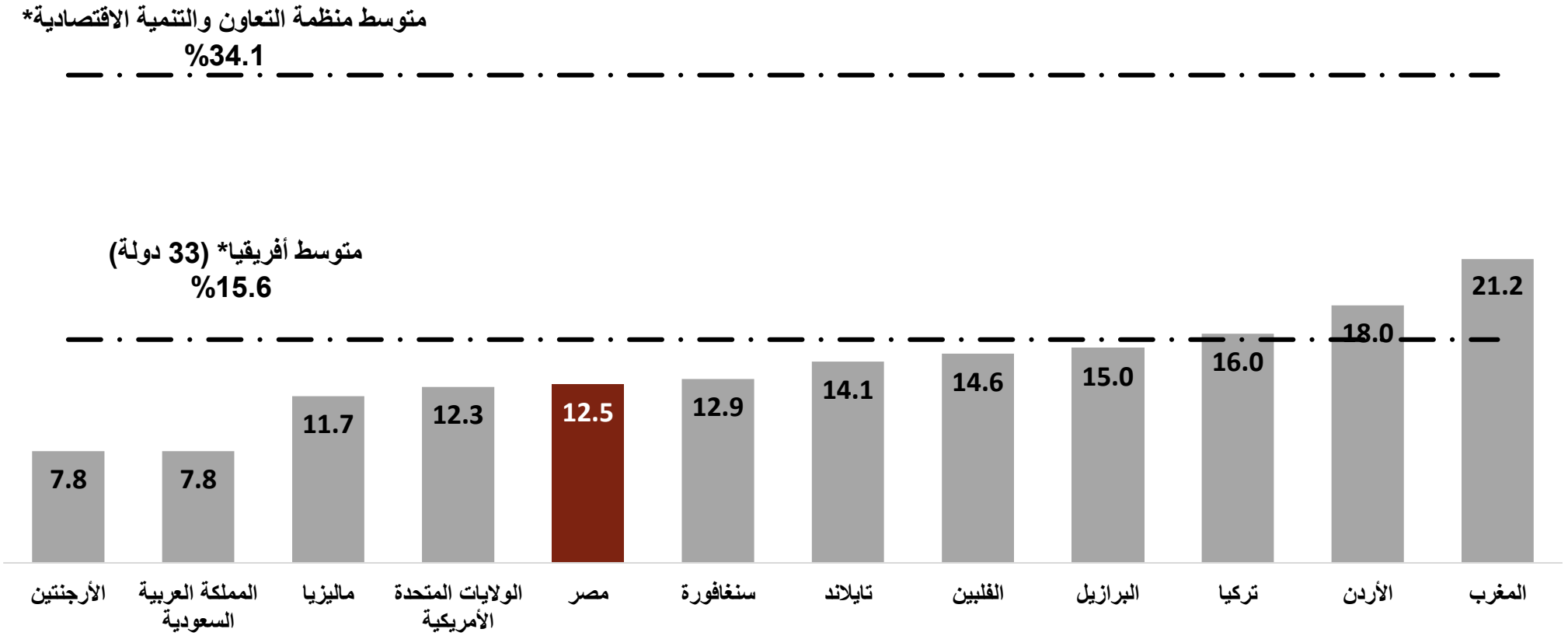
7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

نسبة الإيرادات الضريبية للناتج المحلي– مقارنة بالبلاد النظيرة

متوسط الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي (%)، 2022

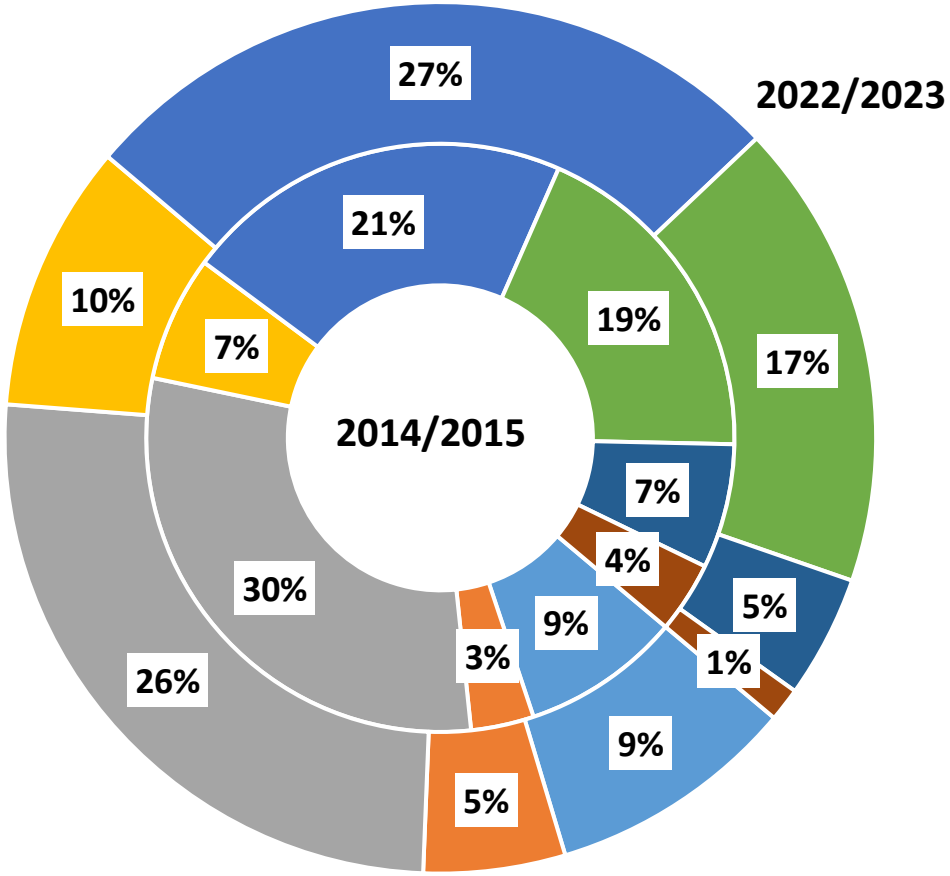


المصدر: إحصاءات المالية العامة، صندوق النقد الدولي – بيانات مصر عن وزارة المالية

* **المصدر**: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (البيانات المتاحة عن عام 2021 مع تباين طفيف في منهجية حساب إجمالي الإيرادات الضريبية).

الهيكل الضريبي لجمهورية مصر العربية

الهيكل الضريبي



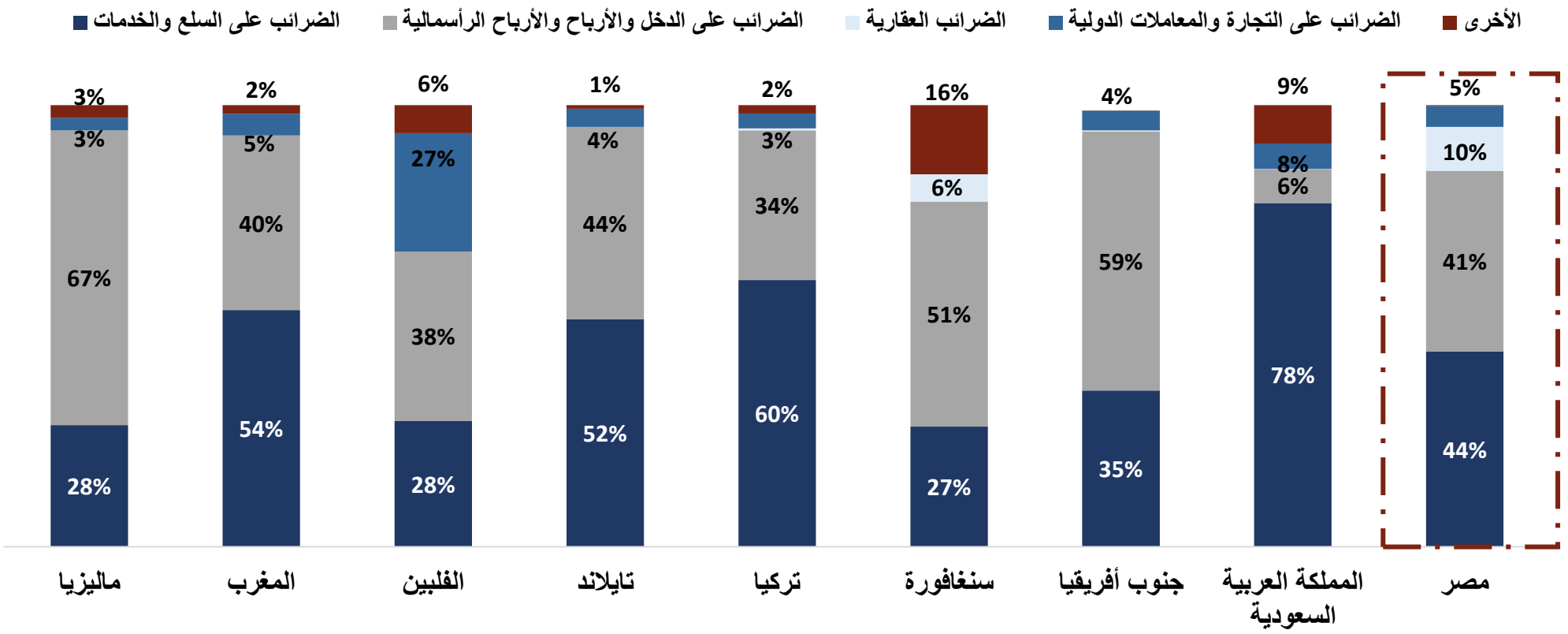
- ضريبة الدخل
- الضرائب على الأرباح الصناعية والتجارية المستحقة على الأفراد
- الضرائب على أرباح الشركات
- الضريبة علي الممتلكات (تتضمن الضريبة العقارية)
- ضريبة القيمة المضافة
- الضرائب على السلع والخدمات (غير ضريبة القيمة المضافة)
- الضرائب الجمركية
- أخري

تطورت نسبة ضريبة القيمة المضافة من اجمالي الحصيلة الضريبية (ارتفعت من نسبة قدرها 21% الي 27%) بسبب زيادة سعر ضريبة القيمة المضافة في عام 2017/2016 من 10% الي 13% ثم زاد سعر الضريبة بنحو 1% إضافية ليصل الي 14% في عام 2018/2017.

المصدر: وزارة المالية المصرية

الهيكل الضريبي – مقارنة بالبلاد النظيرة

الهيكل الضريبي مقارنة بالبلاد النظيرة (2022)



المصدر: إحصاءات المالية العامة، صندوق النقد الدولي ، بيانات مصر عن وزارة المالية

- تعد مصر من ضمن الدول التي تستحوذ ضريبة القيمة المضافة على نسبة مرتفعة من جملة الحصيلة الضريبية المحققة،
- كما ترتفع نسبة الضريبة العقارية لإجمالي الحصيلة الضريبية بمصر مقارنة بالدول النظيرة،
- ولكن تعد نسبة الضرائب على الدخل والأرباح وكذلك الضرائب على التجارة الدولية مشابهة الى حد كبير مع بعض الدول النظيرة.

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 **تطور الحصيلة الضريبية**

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

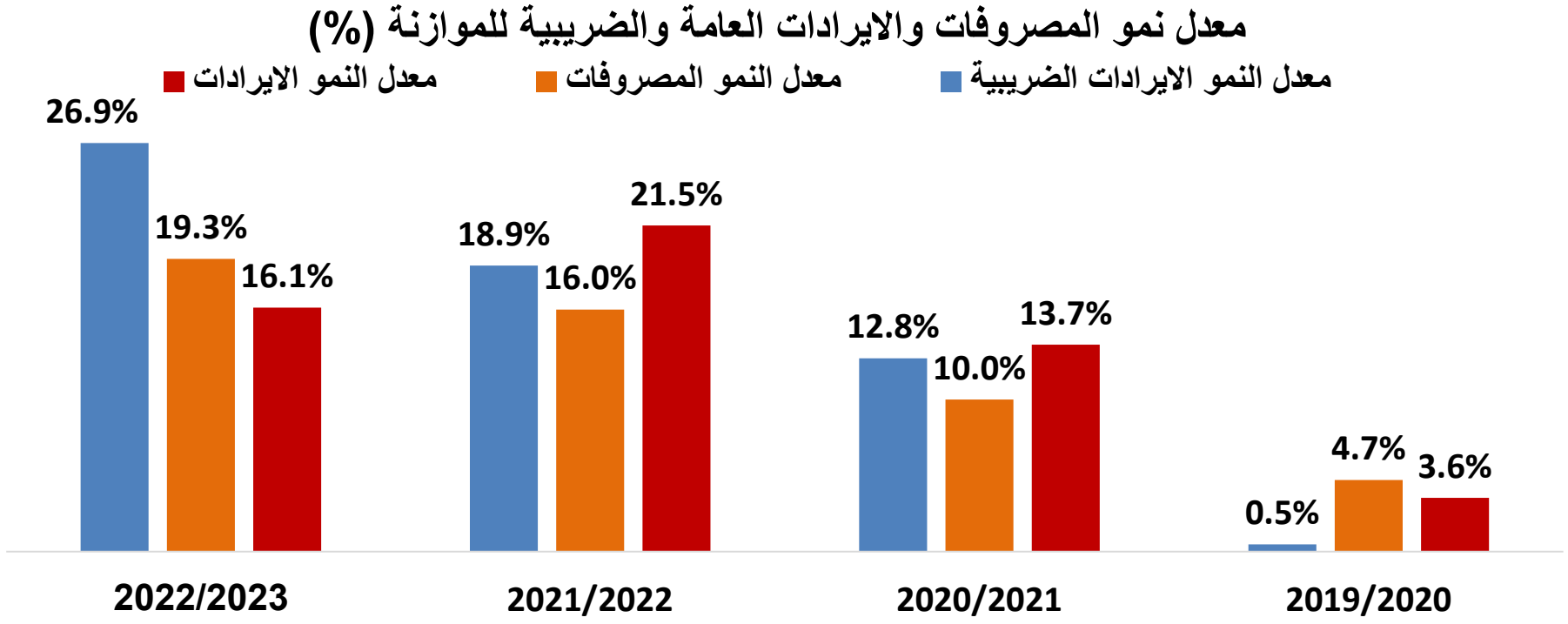
6 الضرائب المباشرة

7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

تطور الحصيلة الضريبية



حققت الإيرادات نمو سنوي بنحو 16.1% خلال العام المالي 2023/2022

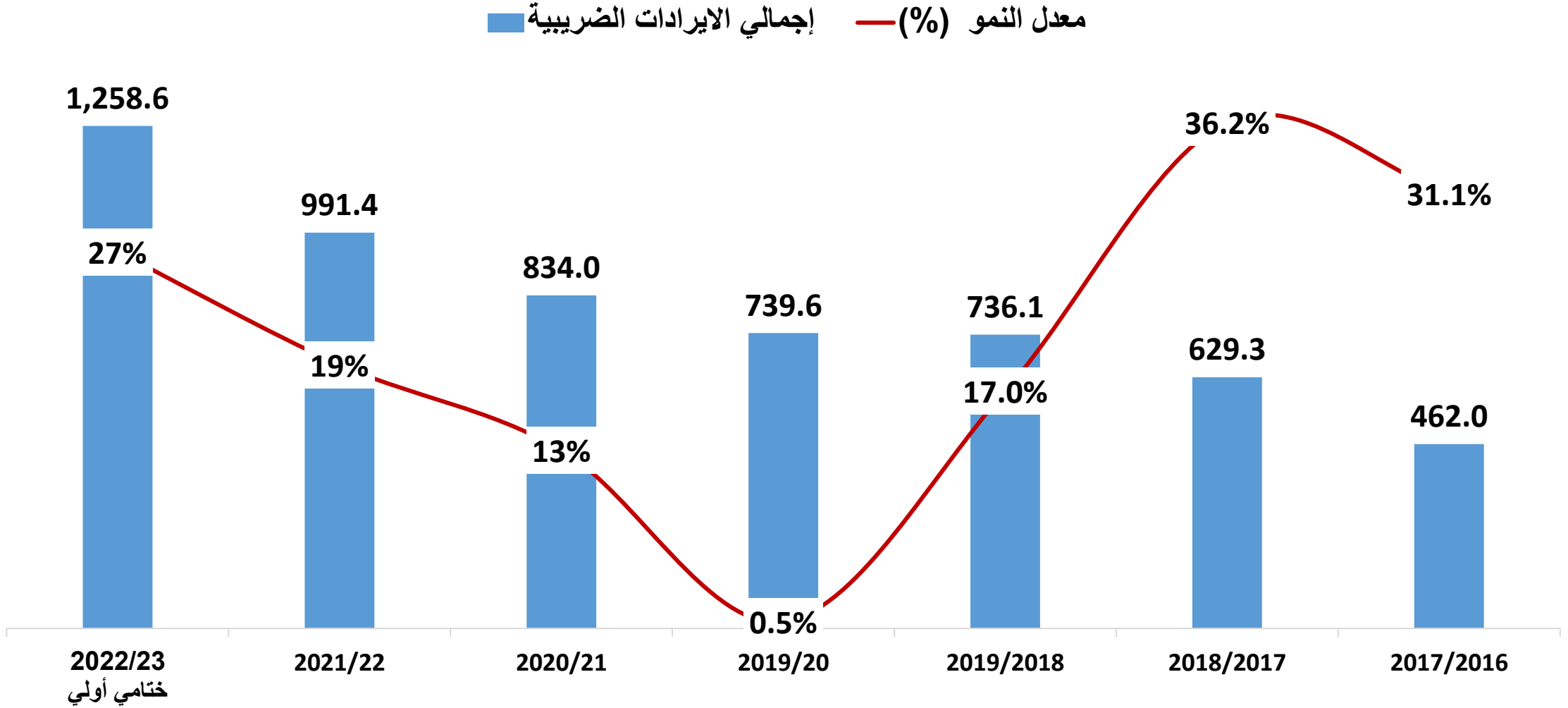
ارتفعت حصيلة الضرائب بنحو 27% لتصل الى نحو 1,258 مليار جنيه

انخفضت الإيرادات الأخرى بنحو 14.7% خلال العام المالي 2023/2022

المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الحصيلة الضريبية

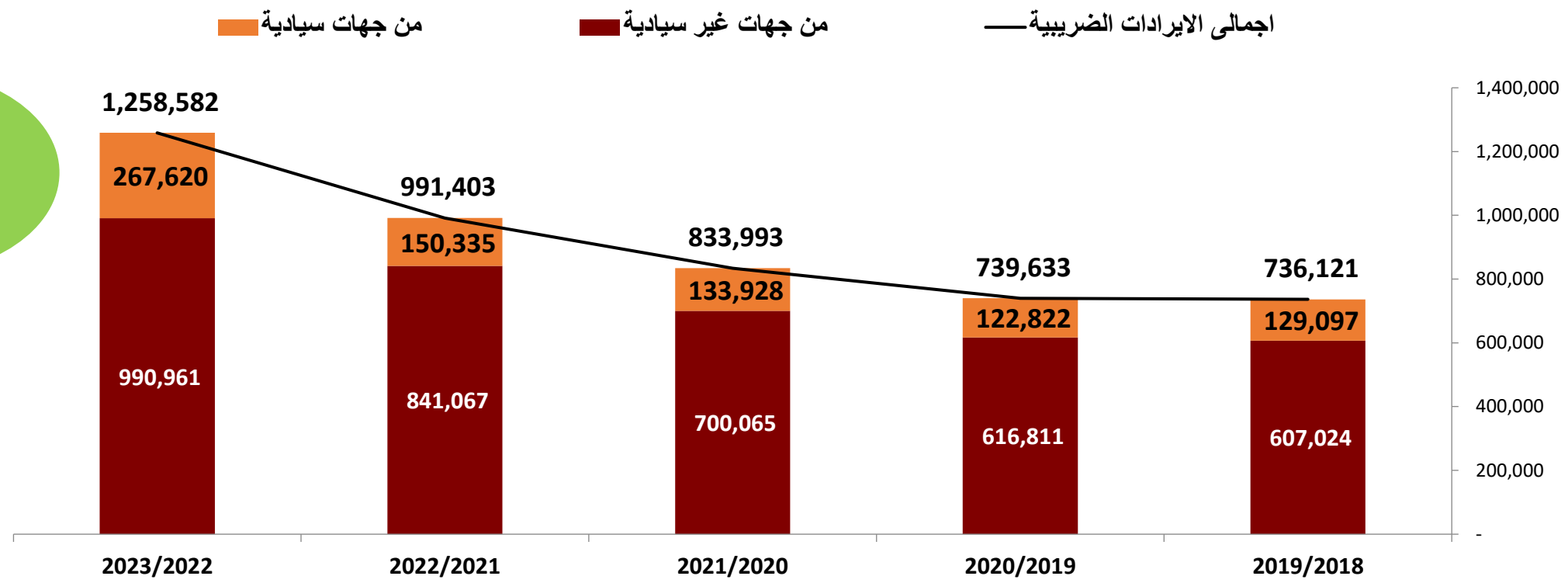
الايرادات الضريبية



المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الحصيلة الضريبية – الجهات السيادية وغير السيادية

إجمالي الايرادات الضريبية من الجهات السيادية و الغير السيادية



زيادة الإيرادات الضريبية من جهات سيادية بنحو 78%

ارتفع **إجمالي الإيرادات الضريبية** بنسبة نمو قدرها **27%** خلال عام 2023/2022 وهو أداء جيد جدا في ضوء العديد من التحديات والظروف غير المواتية سواء محليا او خارجيا. فقد ارتفعت **الإيرادات الضريبية غير السيادية بنحو 150 مليار جنيه** وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره حوالي **17.8%**، بينما ارتفعت **الإيرادات الضريبية السيادية** بنحو **117 مليار جنيه** وهو ما يمثل معدل نمو قدره حوالى **78% خلال فترة الدراسة.**

المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الحصيلة الضريبية

تنامى الإيرادات الضريبية بنحو %27

أهم بنود الايرادات الضريبية

(مليون جنيه)

البند	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022	معدل النمو (%)
إجمالي الايرادات الضريبية ومنها،	**736,121**	**739,633**	**833,993**	**991,402**	**1,258,582**	**26.9%**
ضرائب الدخل (على الأشخاص والشركات)	**250,080**	**286,907**	**321,246**	**386,393**	**516,287**	**33.6%**
الضريبة على السلع والخدمات (تتضمن ضريبة القيمة المضافة)	**350,576**	**329,979**	**384,913**	**454,211**	**555,556**	**22.3%**
الضرائب الجمركية	**42,020**	**32,572**	**36,130**	**42,956**	**59,390**	**38.3%**
الضريبة العقارية (الضريبة على المباني والأراضي)	**4,856**	**3,393**	**5,159**	**4,599**	**6,121**	**33.1%**

ارتفع إجمالي الإيرادات الضريبية بنحو 27% خلال العام المالي 2023/2022 بسبب ارتفاع كافة أنواع الضرائب ومنها الضرائب على الدخل (أشخاص وشركات) بنحو 33.6% وكذلك تنامى حصيلة الضريبة على السلع والخدمات (والتي تتضمن ضريبة القيمة المضافة) بنحو 22.3% خلال فترة الدراسة. كما ارتفعت حصيلة الضريبة الجمركية بنحو 38.3% وارتفعت حصيلة الضريبة العقارية على المباني بنسبة 33.1%.

المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الحصيلة الضريبية

تنامى الإيرادات الضريبية بنحو %27

اهم بنود الإيرادات الضريبية

مليون جنيه

	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022	معدل النمو (%)
إجمالي الايرادات الضريبية ومنها،	736,121	739,633	833,993	991,402	1,258,582	26.9%
الضريبة على أرباح باقي الشركات	85,763	119,625	125,268	164,971	174,616	5.8%
ضريبة القيمة المضافة على البضائع المستوردة	105,000	95,249	112,849	122,652	158,969	29.6%
الضرائب على المرتبات المحلية	56,938	64,022	75,562	89,163	113,121	26.9%
ضريبة القيمة المضافة على السلع المحلية	50,351	53,017	67,544	74,408	106,681	43.4%
ضريبة القيمة المضافة على التبغ والسجائر	56,009	61,132	73,390	74,944	81,778	9.1%
ضريبة القيمة المضافة على الخدمات	42,328	45,464	53,310	57,716	71,184	23.3%
ضرائب النشاط التجاري والصناعي	24,657	28,672	39,997	52,396	66,202	26.3%
ضرائب التجارة الدولية	42,020	32,572	36,130	42,956	59,390	38.3%

شهدت كافة أنواع وبنود الضرائب ارتفاعا جيدا خلال فترة المتابعة على الرغم من وجود العديد من التحديات والظروف غير المواتية.

المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الحصيلة الضريبية

تنامى الإيرادات الضريبية بنحو %27

اهم بنود الإيرادات الضريبية

مليون جنيه

	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022 ختامي أولي	معدل النمو (%)
الضريبة على الأذون والسندات	46,928	48,972	57,161	75,081	107,778	43.5%
ضريبة الدمغة	17,634	15,019	19,647	24,558	31,500	28.3%
رسوم التنمية	3,697	3,936	11,998	13,352	13,944	4.4%
ضرائب على المهن غير التجارية	2,506	2,798	4,170	5,629	8,502	51.0%
الضريبة على الأراضي والمباني	4,856	3,393	5,159	4,599	6,121	33.1%

شهدت كافة أنواع وبنود الضرائب ارتفاعا جيدا خلال فترة المتابعة على الرغم من وجود العديد من التحديات والظروف غير المواتية.

المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الحصيلة الضريبية

تنامى الإيرادات الضريبية بنحو %27

اهم بنود الإيرادات الضريبية

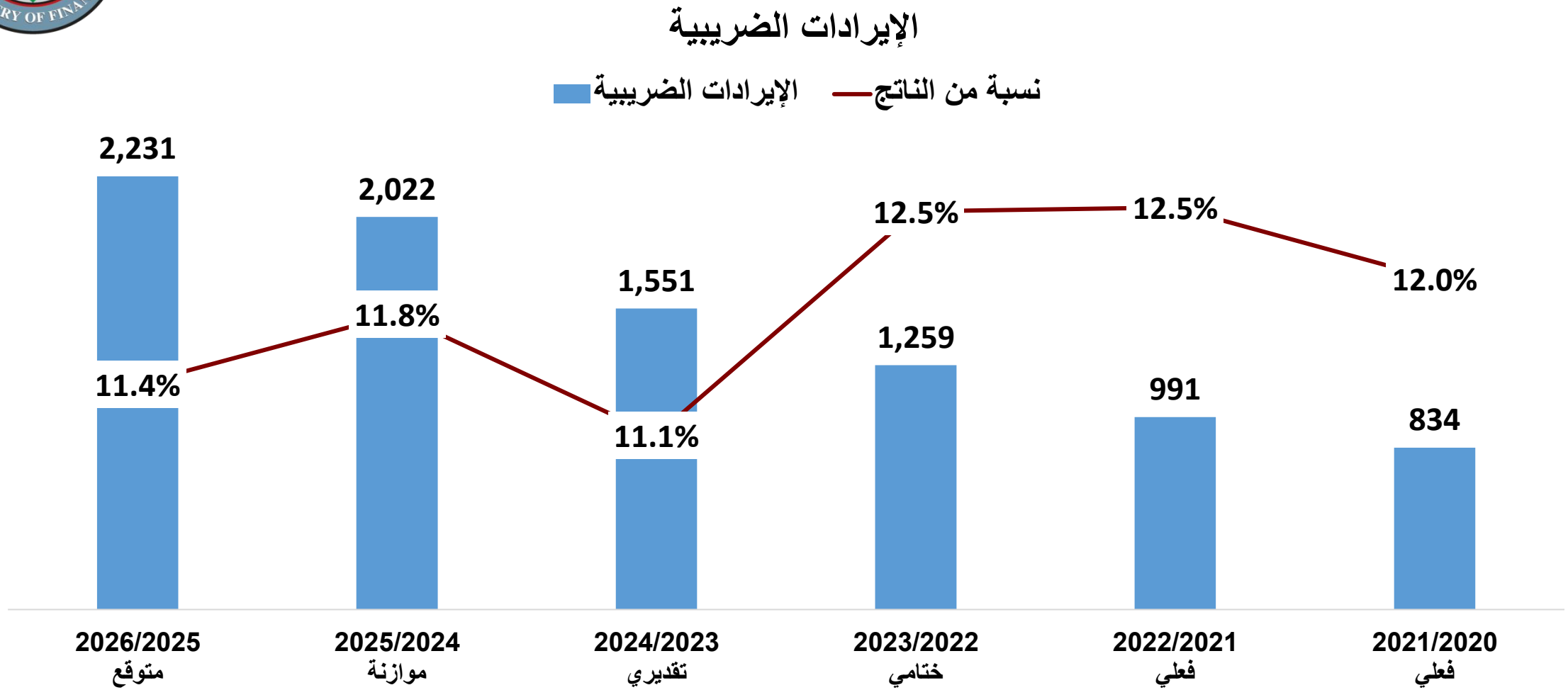
مليون جنيه

	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	2023/2022 ختامي أولي	معدل النمو (%)
الضريبة علي خدمات الفنادق والمطاعم	7,127	5,478	2,792	5,662	10,465	84.8%
الضريبة على خدمات الاتصالات الدولية والمحلية	8,915	10,393	11,338	13,087	16,011	22.3%
الضرائب والرسوم علي السيارات	5,702	5,789	8,314	8,654	9,090	5.0%
الضريبة على عوائد رأس المال المنقولة من البنك المركزي	34,526	30,579	19,300	17,621	2,193	-87.6%
رسوم تنمية على إيرادات أخرى (تتضمن رسوم تنمية على هواتف المحمول والمواد البترولية)	841	1,335	9,264	10,033	9,348	-6.8%

شهدت كافة أنواع وبنود الضرائب ارتفاعا جيدا خلال فترة المتابعة على الرغم من وجود العديد من التحديات والظروف غير المواتية.

المصدر: وزارة المالية المصرية

الإيرادات الضريبية خلال السنوات القادمة



المصدر: وزارة المالية المصرية

ويرجع الانخفاض في نسبة الإيرادات الضريبية الى الناتج المحلي بسبب ارتفاع معدلات التضخم بشكل كبير واستثنائي مما أدى الى زيادة القيمة الاسمية لحجم الناتج المحلي المقدر للعالم المالى 2023/2022 وبمعدل نمو أسمي سنوي قدره 27.2% ليصل الى 10,100 مليار جنيه.

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 **تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر**

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

6 الضرائب المباشرة

7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

ملخص عن الفاقد الضريبي بجمهورية مصر العربية

النفقات الضريبية أو الفاقد الضريبي هي أحكام قانونية أو لوائح أو ممارسات تؤدى او تساهم في انخفاض أو تأجيل الإيرادات والحصيلة الضريبة عن مجموعة من بنود وانواع الضرائب مقارنة بالضريبة السائدة لذا **فان الهدف من اعداد هذا التقرير هو العمل على تجميع واعداد تقديرات أولية لحجم الانفاق او لفاقد الضريبى من كافة المصادر الأربع الأساسية للايرادات الضريبية بجمهورية مصر العربية وهى:**

1. كافة أنواع الضرائب على الدخول للشركات والافراد،
2. ضريبة القيمة المضافة وكافة الضرائب غير المباشرة على الاستهلاك سواء على السلع والخدمات والتصاريح والرسوم والدمغات،
3. الضريبة العقارية على المباني وضريبة الأطيان الزراعية وضريبة الملاهي،
4. الضرائب على التجارة الدولية.

22

ملخص عن الفاقد الضريبي بجمهورية مصر العربية عن عام 2023/2022

مليار جنيه

	توحيد افتراضات الفاقد الضريبي كنسبة من الناتج المحلي لتقدير اجمالي الفاقد لعام 2023/2022	
	الفاقد الضريبي (1)	الفاقد الضريبي (2)
الضريبة على أرباح الشركات	**50.5**	**50.5**
نسبة للناتج المحلي	*0.5%*	*0.5%*
الضريبة على أرباح الشركات المقامة داخل المناطق الحرة وضريبة الدمغة ورسم التنمية المتعلقة بها	44.4	44.4
نسبة للناتج المحلي	0.4%	0.4%
الضريبة العقارية	59.4	59.4
نسبة للناتج المحلي	*0.6%*	*0.6%*
الضريبة الجمركية (بخلاق الفاقد الضريبي من الاتفاقيات)	18.7	18.7
نسبة للناتج المحلي	*0.2%*	*0.2%*
ضريبة القيمة المضافة (الفاقد وفقا **لجميع** الإعفاءات)	**267.65**	
نسبة للناتج المحلي وقد تزيد هذه النسبة لتصبح 3.65% وفقاً لعدد الإعفاءات التي سيتم الغائها	*2.65%*	
ضريبة القيمة المضافة (الفاقد عن **بعض** الإعفاءات التي لو تم ترشيدها والحد منها ستتوافق مع أفضل الممارسات الدولية ومع اولويات الحكومة والدولة المصرية)		**136.9**
نسبة للناتج المحلي		*1.4%*
إجمالي الفاقد الضريبي (مليار جنية)**	441	310
إجمالي الفاقد الضريبي (نسبة للناتج)	%4.39	%3.14

** تم توحيد تقديرات الفاقد الضريبي عن كافة الأعوام لحساب الإجمالي التقديري للفاقد الضريبي لعام 2023/2022 وذلك على أساس نسبة الفاقد للناتج المحلي لكل نوع ضريبة عن العام الخاص بالبيانات التي تم جمعها من كل جهة، حيث أن نسبة الفاقد للناتج المحلي عن الضريبة على أرباح النشاط التجاري والصناعي ترجع إلي بيانات تقرير البنك الدولي عن عام 2020/2019، وبيانات الضريبة العقارية عن عام 2023/2022، وكذلك بيانات القيمة المضافة ترجع إلى بيانات مصلحة الضرائب المصرية لعام 2021/2020.

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 **أهم الإصلاحات المتخذة موخراً**

6 الضرائب المباشرة

7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

صدر قانون بإلغاء المعاملات الضريبية والرسوم التفضيلية المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية في يوليو 2023

- صدر ونُشر **قانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣** في 25 يوليو 2023 والذي نص على إلغاء المعاملات الضريبية والرسوم التفضيلية المقررة لكافة جهات الدولة التي تعمل في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية،

- حيث نص القانون على الاتي "مع عدم الاخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها في جمهورية مصر العربية، والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومي، وكذلك الإعفاءات المقررة عن أنشطة الخدمات المرفقية الأساسية، تلغى الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة بموجب النصوص والقوانين واللوائح والقرارات الصادرة لجهات الدولة من وحدات الجهاز الإداري للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة التي لها موازنات خاصة والكيانات والشركات المملوكة للدولة أو التي تساهم في ملكيتها، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية أو الاستثمارية التي تباشرها، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة".



٤ الجريدة الرسمية – العدد ٢٩ مكرر فى ٢٥ يولية سنة ٢٠٢٣

قانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣
بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة
لجهات الدولة فى الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد أصدرناه :

مادة (١) :

مع عدم الإخلال بالاتفاقيات الدولية المعمول بها فى جمهورية مصر العربية، والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومى ، وكذلك الإعفاءات المقررة عن أنشطة تقديم الخدمات المرفقية الأساسية ، تلغى الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة بموجب نصوص القوانين واللوائح والقرارات الصادرة لجهات الدولة من وحدات الجهاز الإدارى للدولة ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة والأجهزة التى لها موازنات خاصة، والكيانات والشركات المملوكة للدولة أو التى تساهم فى ملكيتها ، وذلك فيما يتعلق بالأنشطة الاقتصادية أو الاستثمارية التى تباشرها ، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة .

مادة (٢) :

تستمر التعاقدات التى أبرمت قبل العمل بأحكام هذا القانون خاضعة للقوانين واللوائح والقرارات التى أبرمت فى ظلها إلى حين إتمام تنفيذها.

مادة (٣) :

يُلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٤) :

يُنشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويُعمل به اعتبارًا من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يُبصم هذا القانون بخاتم الدولة، ويُنفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٧ المحرم سنة ١٤٤٥هـ
(الموافق ٢٥ يوليو سنة ٢٠٢٣م) .

عبد الفتاح السيسى

كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون من خلال القرار رقم 242 لسنه 2024 الصادر من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء في 4 فبراير 2024 والذي تضمن الآتي:

المادة الأولي:

يقصد بجهات الدولة:

1. وحدات الجهاز الإداري للدولة، بما في ذلك الجهات السيادية، ووحدات الإدارة المحلية، والهيئات العامة القومية والخدمية والاقتصادية، والأجهزة التي لها موازانات خاصة.
2. الكيانات والشركات المملوكة للدولة لأي من الجهات المشار اليها بالبند السابق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأياً كان الشكل القانوني لها ، وكذلك الكيانات والشركات التي تساهم أي من تلك الجهات في ملكيتها، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، أيًا كانت نسبة هذه المساهمة، وأياً كانت طبيعة نشاط الجهة أو الكيان أو الشركة المساهمة في الكيان أو الشركة، أو وجه استخدام الأموال المتحصلة من مباشرة النشاط الاستثماري أو الاقتصادى.

المادة الثانية:

لا يسري حكم إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم على ما يأتي:

1. الاتفاقيات الدولية المعمول بها في مصر وذلك طوال فترة سريان النصوص المقررة للإعفاء في هذه الاتفاقيات،
2. والإعفاءات المقررة للأعمال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة وحماية الأمن القومي،
3. وكذلك الإعفاءات المقررة عن أنشطة الخدمات المرفقية الأساسية، ويصدر بتحديد وبيان الخدمات المشار إليها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .



الجريدة الرسمية – العدد ٥ (مكرر) فى ٤ فبراير سنة ٢٠٢٤ ٧

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ٢٤٢ لسنة ٢٠٢٤

بالائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣

بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة

لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بالرسوم القضائية ورسوم التوثيق في المواد المدنية ؛

وعلى قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٨٤ بفرض رسم تنمية الموارد المالية للدولة ؛

وعلى قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ؛

وعلى قانون الضريبة على العقارات المبنية الصادر بالقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ ؛

وعلى قانون الضريبة على القيمة المضافة الصادر بالقانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ ؛

وعلى قانون الإجراءات الضريبية الموحد الصادر بالقانون رقم ٢٠٦ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠٢٠ ؛

وعلى القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية ؛

وعلي ما عرضه وزير المالية ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

كما صدرت اللائحة التنفيذية للقانون من خلال القرار رقم 242 لسنه 2024 الصادر من قبل دولة رئيس مجلس الوزراء في 4 فبراير 2024 والذي تضمن الآتي:

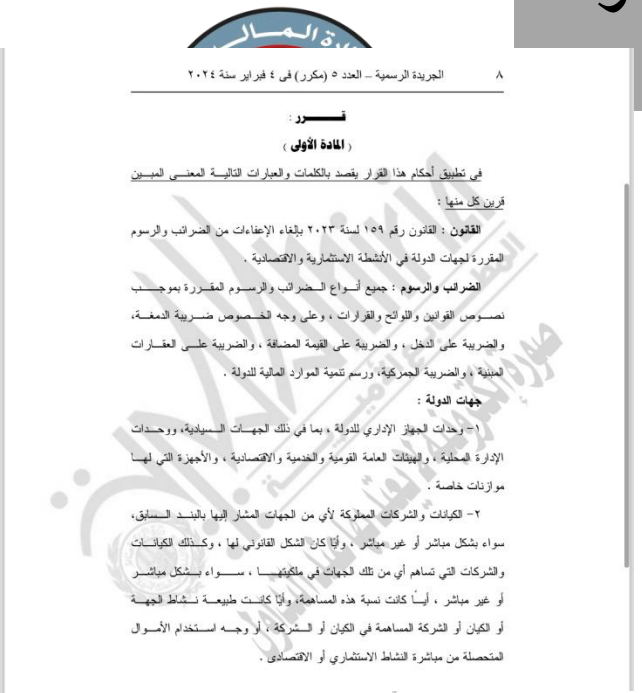
المادة الثالثة:

يسري حكم إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم ، المقرر بالمادة (١) من القانون، على جميع الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية التي تباشرها جهات الدولة، وذلك بهدف إلغاء المعاملة التفضيلية لها بما يضمن تحقيق المساواة وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين هذه الجهات وبين غيرها، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة.

ويعد من قبيل الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة إنتاج سلع، أو بيعها، أو تقديم خدمات أياً كان نوعها، أو منح حقوق استغلال، مما يباشره القطاع الخاص أو المستثمرون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين عادة.

المادة الرابعة:

تلتزم جهات الدولة حال قيامها بمباشرة أنشطة تتمتع بأي من الإعفاءات المنصوص عليها في البنود الواردة بالمادة الثانية من هذا القرار، بالإضافة إلى مباشرة أنشطة استثمارية أو اقتصادية مما يخضع لحكم المادة الثالثة منه، بإمساك حسابات مستقلة لكل منها، والوفاء بالضرائب والرسوم المستحقة طبقاً للقانون المنظم لذلك.



٨ الجريدة الرسمية – العدد ٥ (مكرر) فى ٤ فبراير سنة ٢٠٢٤

قـــــرر :

(المادة الأولى)

في تطبيق أحكام هذا القرار يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعنى المبين قرين كل منها :

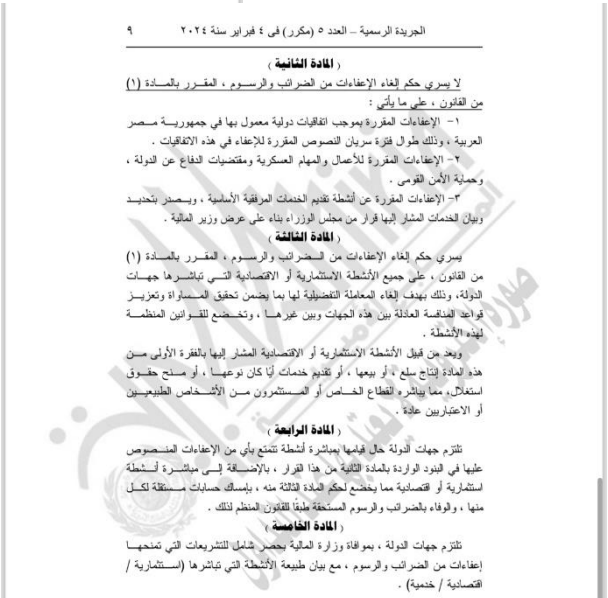
القانون : القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية .

الضرائب والرسوم : جميع أنواع الضرائب والرسوم المقررة بموجب نصوص القوانين واللوائح والقرارات ، وعلى وجه الخصوص ضريبة الدمغة، والضريبة على الدخل ، والضريبة على القيمة المضافة ، والضريبة على العقارات المبنية ، والضريبة الجمركية، ورسم تنمية الموارد المالية للدولة .

جهات الدولة :

١- وحدات الجهاز الإداري للدولة ، بما في ذلك الجهات السيادية، ووحدات الإدارة المحلية ، والهيئات العامة القومية والخدمية والاقتصادية ، والأجهزة التي لها موازنات خاصة .

٢- الكيانات والشركات المملوكة لأي من الجهات المشار إليها بالبند السابق، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأيا كان الشكل القانوني لها ، وكذلك الكيانات والشركات التي تساهم أي من تلك الجهات في ملكيتها ، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر ، أيـاً كانت نسبة هذه المساهمة، وأيا كانت طبيعة نشاط الجهة أو الكيان أو الشركة المساهمة في الكيان أو الشركة ، أو وجه استخدام الأموال المتحصلة من مباشرة النشاط الاستثماري أو الاقتصادي .



الجريدة الرسمية – العدد ٥ (مكرر) فى ٤ فبراير سنة ٢٠٢٤ ٩

(المادة الثانية)

لا يسري حكم إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم ، المقرر بالمادة (١) من القانون ، على ما يأتي :

١- الإعفاءات المقررة بموجب اتفاقيات دولية معمول بها في جمهورية مصر العربية ، وذلك طوال فترة سريان النصوص المقررة للإعفاء في هذه الاتفاقيات .

٢- الإعفاءات المقررة للأصال والمهام العسكرية ومقتضيات الدفاع عن الدولة ، وحماية الأمن القومي .

٣- الإعفاءات المقررة عن أنشطة تقديم الخدمات المرفقية الأساسية ، ويصدر بتحديد وبيان الخدمات المشار إليها قرار من مجلس الوزراء بناء على عرض وزير المالية .

(المادة الثالثة)

يسري حكم إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم ، المقرر بالمادة (١) من القانون ، على جميع الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية التي تباشرها جهات الدولة، وذلك بهدف إلغاء المعاملة التفضيلية لها بما يضمن تحقيق المساواة وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين هذه الجهات وبين غيرها ، وتخضع للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة .

ويعد من قبيل الأنشطة الاستثمارية أو الاقتصادية المشار إليها بالفقرة الأولى من هذه المادة إنتاج سلع ، أو بيعها ، أو تقديم خدمات أيا كان نوعها ، أو منح حقوق استغلال، مما يباشره القطاع الخاص أو المستثمرون من الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين عادة .

(المادة الرابعة)

تلتزم جهات الدولة حال قيامها بمباشرة أنشطة تتمتع بأي من الإعفاءات المنصوص عليها في البنود الواردة بالمادة الثانية من هذا القرار ، بالإضافة إلى مباشرة أنشطة استثمارية أو اقتصادية مما يخضع لحكم المادة الثالثة منه ، بإمساك حسابات مستقلة لكل منها ، والوفاء بالضرائب والرسوم المستحقة طبقاً للقانون المنظم لذلك .

(المادة الخامسة)

تلتزم جهات الدولة ، بموافاة وزارة المالية بحصر شامل للتشريعات التي تمنحها إعفاءات من الضرائب والرسوم ، مع بيان طبيعة الأنشطة التي تباشرها (استثمارية / اقتصادية / خدمية) .

أهم الخطوات المتخذة موخراً

- **وتجدر الإشارة الى صعوبة تقدير حجم الفاقد الضريبي لهذا النوع من السياسات نظرا لان المميزات الممنوحة لكافة جهات الدولة تم النص عليها بقوانينها وتعديلات تلك القوانين وليس من خلال النص على ذلك بالقوانين الضريبية القائمة.**
- **لذا فبعد صدور القانون رقم ١٥٩ لسنة ٢٠٢٣ ولائحته التنفيذية بشأن إلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، فقد تم مخاطبة مجلس الوزراء ليتواصل مع كافة الجهات المعنية لاستيفاء كافة البيانات من قبل تلك الجهات الخاصة بأية مميزات ضريبية او جمركية حاصلة عليها وفقا لقوانينها الخاصة. ونتوقع ان يتم الانتهاء من ذلك مع نهاية الربع الأول من العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥.**
- **ونود الإشارة الي أن وزارة المالية قد نشرت دليل المزايا والحوافز الضريبية للمستثمرين في نوفمبر ٢٠٢٢، والذي يشمل كافة المزايا الضريبية الممنوحة لكافة المستثمرين حيث تضمن الاتى:**
  - الحوافز والمزايا المنوطة بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لعام ٢٠١٧
  - قانون المناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة رقم ٨٣ لعام ٢٠٠٢
  - قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لعام ٢٠٢٠ وغيرها من القوانين التي تنص على حوافز واعفاءات ضريبية للمستثمرين المخاطبين بتلك القوانين.

ويمكن الاطلاع علي الدليل من خلال هذا الرابط "دليل المزايا والحوافز الضريبية للمستثمرين".

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

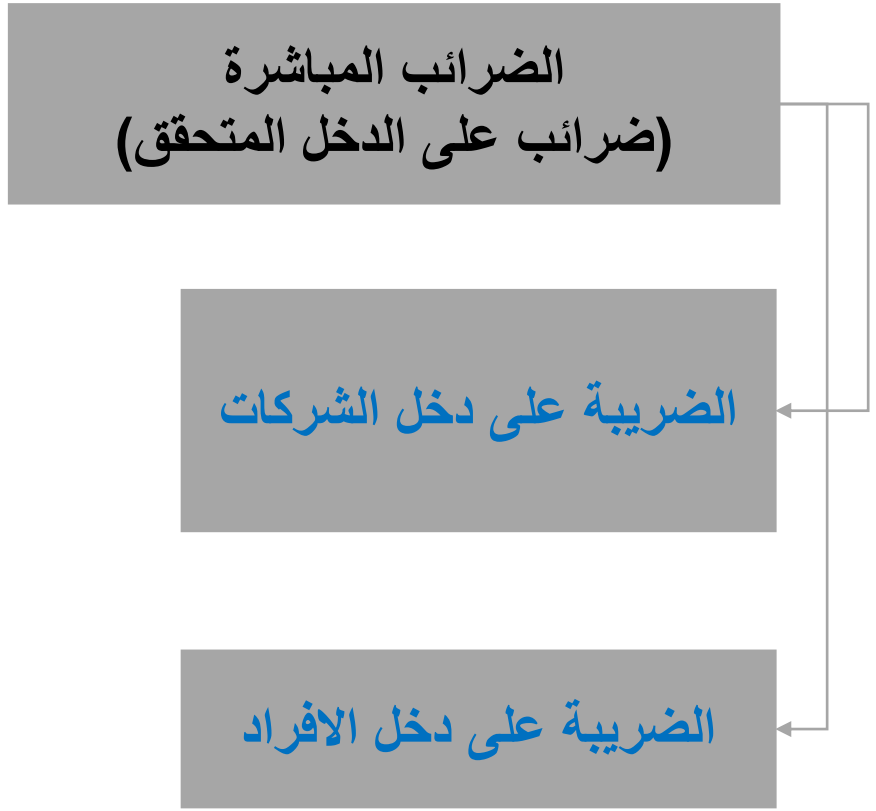
6 **الضرائب المباشرة**

7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

أهم انواع الضرائب المباشرة



أهم انواع الضرائب المباشرة: الضرائب على دخل الشركات

- تنظم **الضرائب على الدخل** بمصر من خلال قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005، وقد تم إدخال العديد من التعديلات على القانون بهدف إما تطوير القانون بما يتماشى مع التطورات على الساحة المحلية والعالمية، أو بهدف التعامل مع مشاكل في التطبيق او الرغبة في تطوير منظومة الإدارة الضريبية. ويتضمن القانون الحالي أسعار تصاعدية بالنسبة للأفراد تبدأ من صفر وحتى 27.5% لمن يتجاوز دخله السنوي 1.2 مليون جنبة وأسعار أخرى للضريبة على أرباح الشركات وفقاً لما يلي:

سعر خاص للبنك المركزي والهيئة العامة للبترول وقناة السويس	سعر عام	سعر خاص لنشاط البحث عن البترول والغاز وإنتاجها
40%	22.5%	40.55%

- كما يوجد العديد من الحوافز الخاصة بالضريبة على الدخل والتي بعضها ورد **بقانون الضريبة على الدخل** والبعض الاخر تم النص عليه بقوانين أخرى مثل **قانون الاستثمار** وقانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وقوانين خاصة أخرى.

- تمثل جملة الضرائب على الدخل المتحقق نحو **5.1%** من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023/2022، ومن ضمنها الضرائب على أرباح الشركات بنسبة حصيلة تقدر بنحو **3.2%** من الناتج المحلي (منها أرباح الشركات بدون الضرائب على ارباح المحصلة من هيئة قناة السويس والبنك المركزى والهيئة العامة المصرية للبترول بنحو **1.7%** من الناتج المحلي في عام 2023/2022).

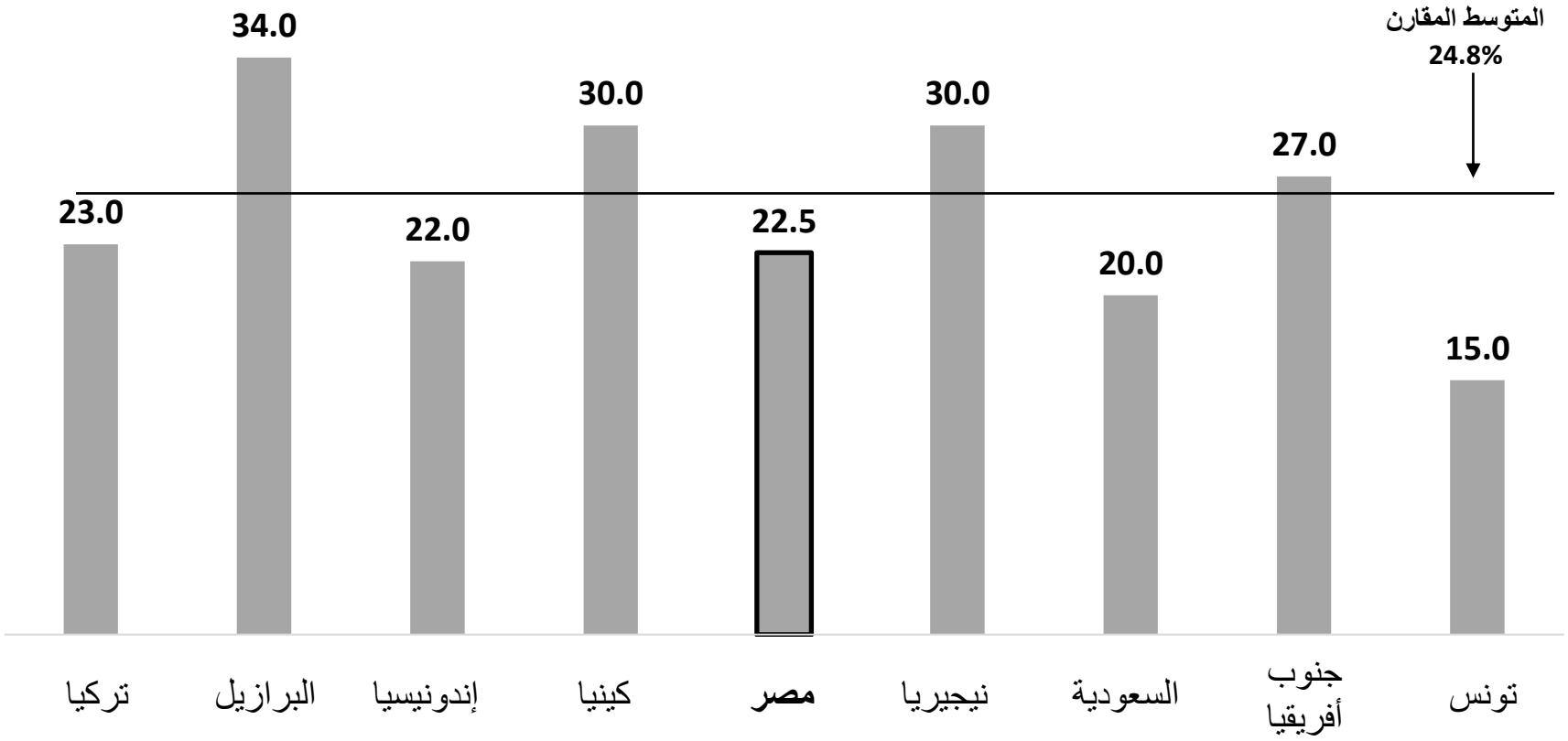
أهم انواع الضرائب المباشرة: الضرائب على ارباح للشركات

المتوسط العالمي لسعر الضريبة بالقياس على 180 دولة هو %23.37

المتوسط العالمي - وفقاً للوزن النسبي للناتج المحلى – هو %25.43

سعر الضريبة في مصر يعد أقل من المتوسط المقارن بالنسبة للدول النظيرة وكذلك أقل من المتوسط العالمي مما يجعل لمصر ميزة تنافسية عن باقي الدول النظيرة لها اقتصادياً.

متوسط سعر الضريبة على أرباح الشركات (2022)



أهم انواع الضرائب المباشرة: الضرائب على ارباح الشركات

%3.3

متوسط إيرادات ضرائب ارباح الشركات لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كنسبة من الناتج المحلي

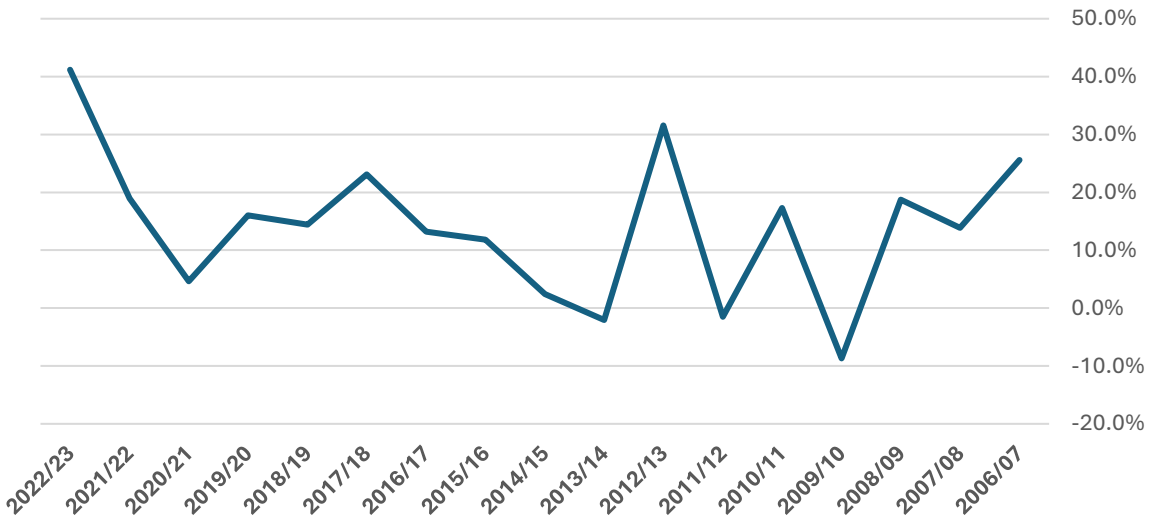
%3.2

المتوسط العالمي لإيرادات الضريبة على ارباح الشركات كنسبة من الناتج المحلي

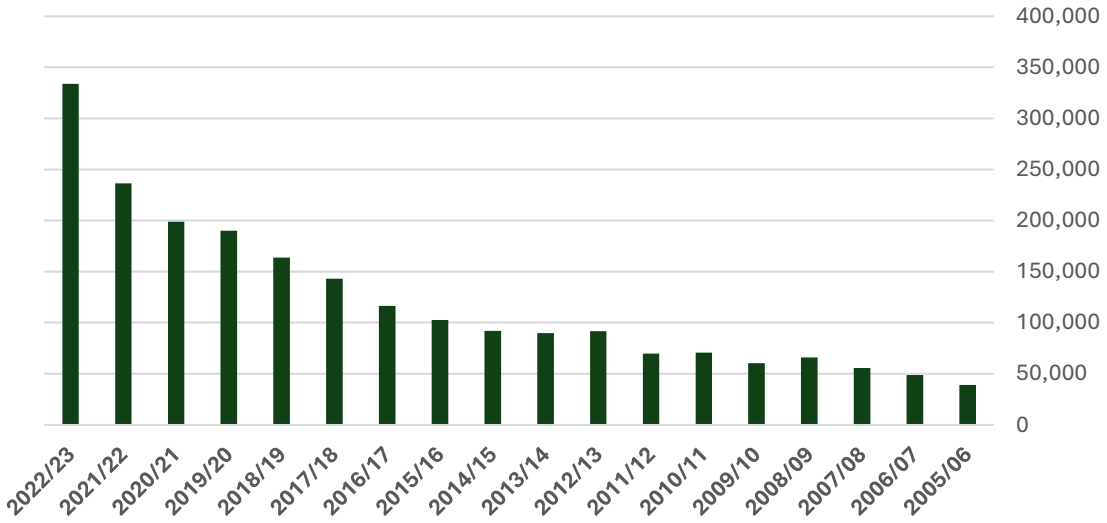
%2.87

الإيرادات في مصر من ضريبة ارباح الشركات كنسبة من الناتج المحلي

سلسلة زمنية لتطور حصيلة ضرائب دخل الشركات (نسبة مئوية من إجمالي الضرائب)

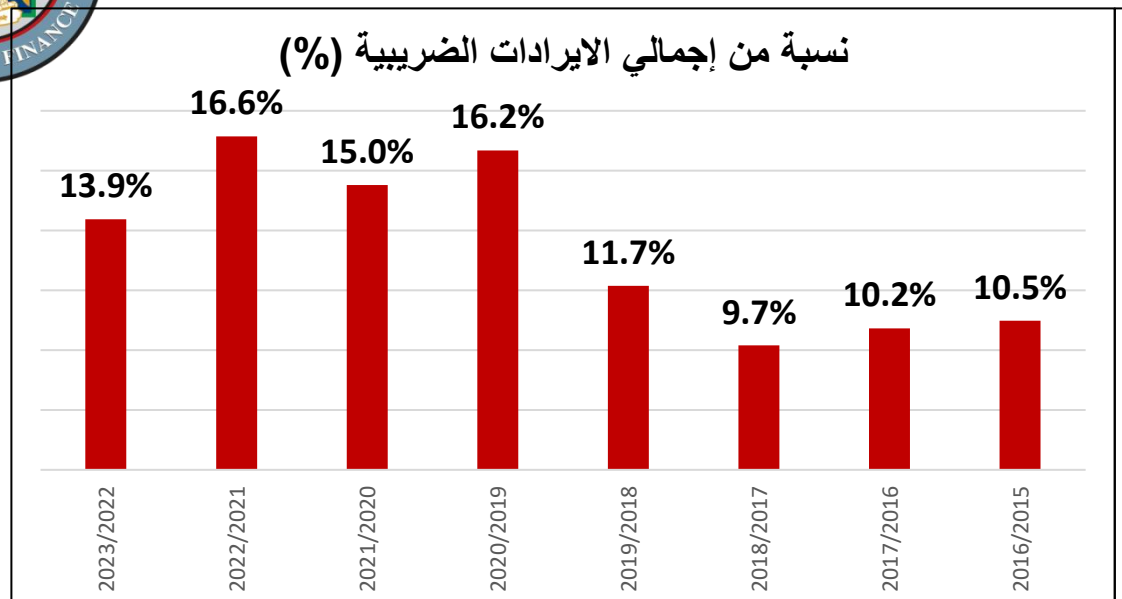


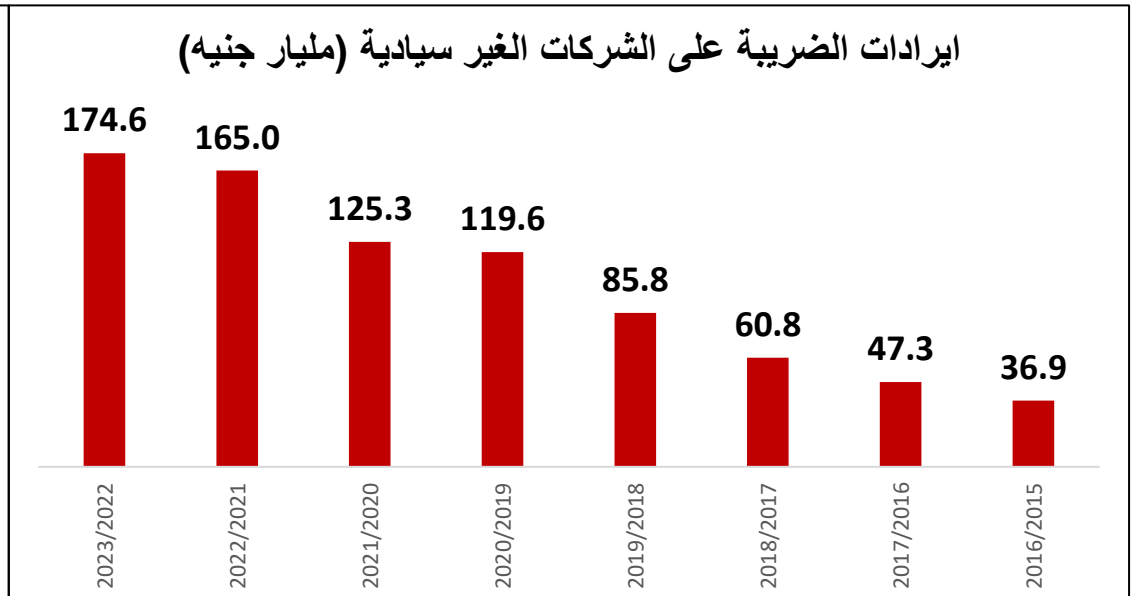
سلسلة زمنية لتطور حصيلة ضرائب ارباح الشركات (بالقيمة)

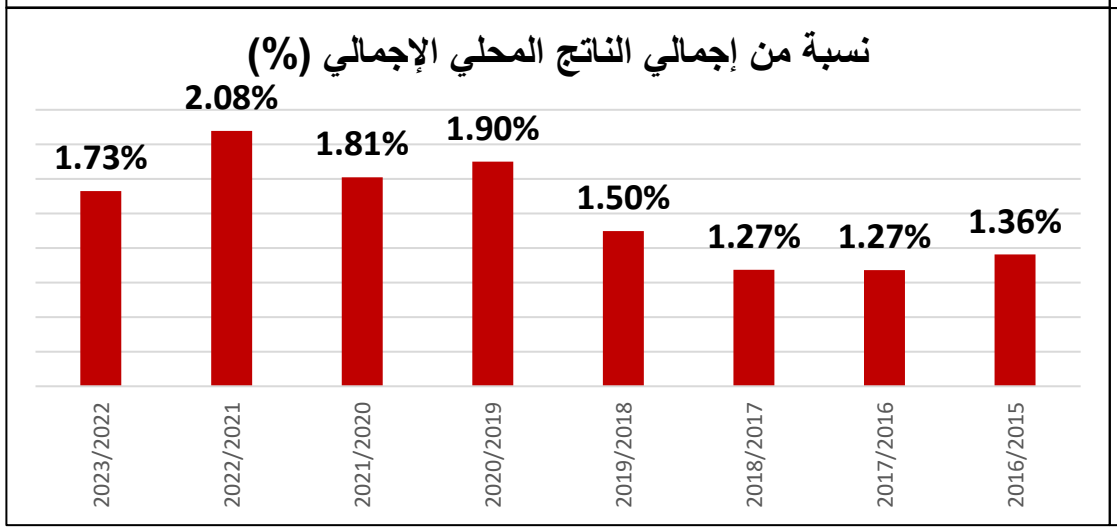


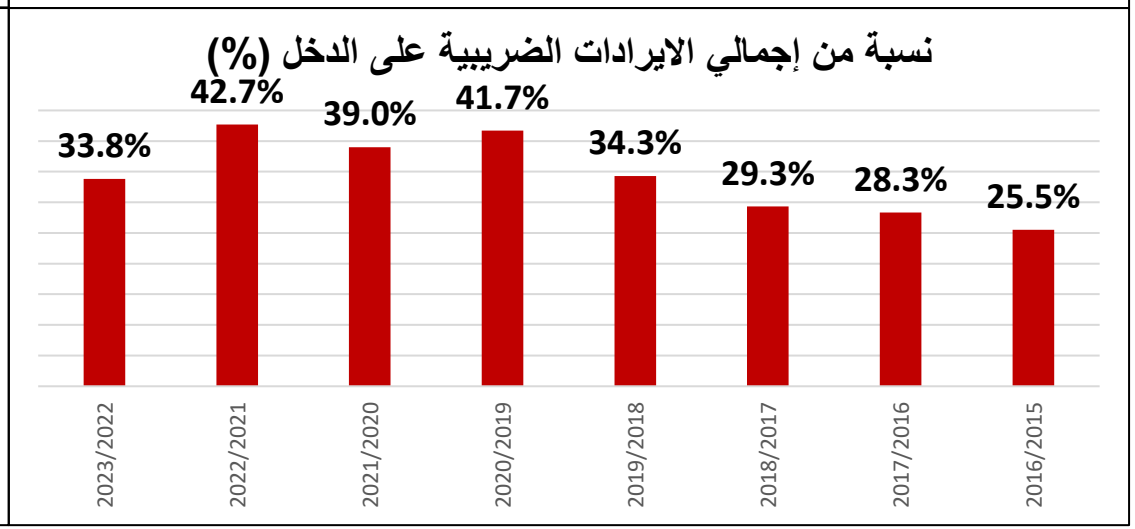
المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور ضرائب الدخل على أرباح الشركات بدون الضريبة المحصلة على ارباح البنك المركزي وهيئة قناة السويس والهيئة المصرية العامة للبترول









المصدر: وزارة المالية المصرية

أهم انواع الضرائب المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي على أرباح الشركات

- تم حساب التقديرات الأولية لحجم الفاقد الضريبي على أرباح الشركات والافراد (على أساس الايراد الناتج عن جميع العمليات التجارية والصناعية) بسبب وجود نصوص قانونية او تشريعات تنص على منح الاعفاءات الضريبية لعدد من الأنشطة او دخول الشركات وذلك للعام المالي 2019-2020.
- يعتمد التقرير المعد في حساب الفاقد الضريبي عن أرباح الشركات على تقديرات معدة من قبل خبراء البنك الدولي، وجاء ذلك بناءً على طلب دعم فنى من قبل وزارة المالية، وقد تم اعداد التقديرات الأولية المعروضة من خلال تطبيق نموذج للمحاكاة الضريبية خاص بالبنك الدولي (Tax Microsimulation Model) في مصر، وفقا لما تم أتاحته من بيانات وفرتها وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية.
- تأتي الحوافز والاعفاءات الضريبية على الدخل في مصر بشكل أساسي من خلال تشريعين، هما **قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005** **وقانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017** وتعديله بموجب قانون رقم 141 لسنة 2019، وتتضمن مواد تلك القوانين على نصوص قانونية تيح قدر من النفقات والاعفاءات الضريبية المرتبطة بأرباح الشركات المخاطبة بالقانون.

أهم انواع الضرائب المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي علي أرباح الشركات للعام المالي 2019-2020

القانون	المادة	النص القانوني	الشروط/الأحكام	فاقد الإيرادات المقدرة عن العام المالي 2020-2019			
				القيمة (مليون/جنيه)	%من الناتج المحلي الإجمالي	%من إجمالي الضرائب	%من إجمالي الضريبة علي أرباح الشركات
إجمالي المتحصل من الضرائب علي دخل الشركات غير السيادية**				**119,625**	**1.90%**	**16.17%**	**63.34%**
النفقات الضريبية الخاصة بمواد قانون الضريبة علي الدخل				**17,178**	**0.27%**	**2.32%**	**9.09%**
تجاري							
قانون الضريبة علي الدخل رقم 91 لسنة 2005	27	يتم خصم نسبة 30٪ من تكلفة الآلات والمعدات المستخدمة في الاستثمار في مجال الانتاج سواء كانت جديدة أو مستعملة، وذلك في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام تلك الأصول.	يتم إجراء الخصم في أول فترة ضريبية يتم خلالها استخدام هذه الأصول.	1,885	0.03%	0.25%	**1.00%**
	50	7- أرباح توزيعات الصناديق المشتركة وصناديق الاستثمار المشتركة وصناديق الاستثمار النقدية وعوائد السندات (باستثناء أذون الخزانة) وأرباح الصناديق المشتركة.	متنوعة (انظر المادة 50)	8,444	0.13%	1.14	**4.47%**
		9- العائد علي الأوراق المالية والأوراق المالية التي يصدرها البنك المركزي 10- توزيعات أرباح على الشركات القابضة. أرباح شركات استصلاح أو زراعة الأراضي. 12- أرباح شركات إنتاج الدواجن وتربية النحل وتربية المواشي والمصايد.	لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء ممارسة النشاط.	4,562	0.07%	0.62%	**2.42%**
غير تجاري							
	34	التبرعات للحكومة تخصم بالكامل من صافي الإيرادات.	<10% من صافي الإيرادات السنوية	1,515	0.02%	0.20%	**0.80%**
		يتم خصم التبرعات للمنظمات غير الحكومية والمؤسسات التعليمية والمستشفيات الخاضعة لرقابة الحكومة من صافي الإيرادات.		772	0.01%	0.10%	**0.41%**

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019/2020 (مليون/جنيه) : 6,295,000
إجمالي الضرائب لعام 2019/2020 (مليون/جنيه):739,632
إجمالي الايرادات عن الضرائب علي دخل الشركات لعام 2019/2020 (مليون/جنيه):188,875

أهم انواع الضرائب المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي علي أرباح الشركات للعام المالي 2019-2020

القانون	المادة	النص القانوني	الشروط/الأحكام	فاقد الإيرادات المقدرة عن العام المالي 2020-2019			
				القيمة (مليون/جنيه)	من الناتج % المحلي الإجمالي	من إجمالي % الضرائب	%من إجمالي الضريبة علي أرباح الشركات
النفقات الضريبية الخاصة بمواد قانون الاستثمار (تمت معالجة بيانات عام 2019 باستخدام معدل نمو سنوي يبلغ 39٪ في إيرادات الضريبة علي دخل الشركات الغير سيادية للحصول على بيانات ممثلة عن عام 2020)				**12,795**	**0.20%**	**1.73%**	**6.77%**
قانون الاستثمار رقم 72 لسنة 2017 والقانون المعدل رقم 141 لسنة 2019	11	خصم 50٪ من تكاليف الاستثمار للقطاع (أ): المناطق الجغرافية الأكثر احتياجا.. خصم 30٪ من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب): القطاعات ذات الأولوية والمشاريع الاستراتيجية	مدة أقصاها 7 سنوات 2018: ينطبق على المشاريع الجديدة ، 2019 (فصاعدًا): ينطبق على أنشطة التوسع من خلال المشاريع القائمة.	1.39	0%	0%	**0%**
	39	النفقات الضريبية عن الضريبة علي الدخل علي الشركات العاملة في المناطق الحرة (بيانات 2019)	مدة أقصاها 7 سنوات 2018: ينطبق على المشاريع الجديدة ، 2019 (فصاعدًا): ينطبق على أنشطة التوسع من خلال المشاريع القائمة.	12,794	0.20%	1.73%	**6.77%**
النفقات الضريبية عن بند إضافي							
قانون الضريبة علي الدخل رقم 91 لسنة 2005	52	مخصصات التأمين الفنية ومخصصات القطاع المصرفي للديون المعدومة: 80٪ من مخصصات القرض	المبلغ الموضح هو إجمالي الخصم المطالب به. نفقات الضرائب هي مبلغ الضرائب المؤجلة المستحقة لهذا المخصص. يتطلب تقدير هذا الرقم إلي وجود بيانات إضافية.	2,245 (بيانات 2019)	-	-	-

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019/2020 (مليون/جنيه) : 6,295,000
إجمالي الضرائب لعام 2019/2020 (مليون/جنيه):739,632
إجمالي الايرادات عن الضرائب علي دخل الشركات لعام 2019/2020 (مليون/جنيه):188,875

المصدر : تقديرات البنك الدولي معتمدة علي البيانات المرسلة من وزارة المالية، تقرير البنك الدولي عن النفقات الضريبية عن الضريبة علي دخل الشركات، 2022

أهم انواع الضرائب المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي على أرباح الشركات

- بناءً على تقرير الفاقد الضريبي عن أرباح الشركات المعد من قبل خبراء البنك الدولي، تشير التقديرات الأولية الى ان حجم الفاقد الضريبي عن ضريبة أرباح الشركات قد يصل الى 30 مليار جنيه وفقا للتقديرات الفعلية لحصيلة عام 2020/2019، وهو ما يقدر بنحو 0.47% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم حساب التقديرات الأولية للفاقد الضريبي من خلال تقدير حجم الفاقد من الاعفاءات المذكورة بقانون الضريبة على الدخل والتي تبلغ نسبتها 0.27% من الناتج المحلي وكذلك عن بنود الإعفاءات الواردة بقانون الاستثمار والتي تمثل 0.20% من الناتج المحلي الإجمالي.

- ووفقا لتلك الافتراضات والنسب فيقدر الفاقد الضريبي عن ضريبة أرباح الشركات بنحو 50.5 مليار جنيه وفقا لتقديرات عام 2023/2022 الفعلية وذلك بالاعتماد على نسبة الفاقد الضريبي للناتج المحلي (0.47%) التي تم حسابها من قبل خبراء البنك الدولي لبيانات عام 2020/2019.

الضريبة على أرباح الشركات: الفاقد الضريبي مقارنة مع الدول النظيرة

توضح المؤشرات والتقديرات الأولية الى ان حجم الفاقد الضريبي بمصر كنسبة من الإيرادات الضريبية المحصلة على أرباح الشركات (تتضمن كافة الشركات العاملة بمصر خارج المناطق الحرة) يعتبر مماثل للمحقق بعدد كبير من الدول المتشابهة والنظيرة .

الدول	السنة	النفقات الضريبية الخاص بالضريبة علي أرباح الشركات (نسبة من الناتج المحلي)	النفقات الضريبية الخاص بالضريبة علي أرباح الشركات (نسبة من إجمالي الإيرادات الضريبية)
مصر	**2020**	**0.47**	**4.05**
المغرب	2019	0.4	12
الهند	2019	0.47	4.7
بنين	2016	0.5	3.7
الولايات المتحدة الأمريكية	2015	0.7	4.1
كندا	2015	0.1	1
جنوب افريقا	2015	2.5	12.8
تركيا	2013	0.3	0.1

المصدر : تقديرات البنك الدولي، تقرير البنك الدولي عن النفقات الضريبية عن الضريبة علي دخل الشركات، 2022

التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي على أرباح الشركات المقامة بالمناطق الحرة

يوجد في مصر نوعين من المناطق الحرة وهما وفقا لما يلي:

1- المناطق الحرة الخاصة .

2- المناطق الحرة العامة وعددها 9 مناطق حرة عامة حسب الهيئة العامة للاستثمار.

- **لا تخضع المشروعات المقامة داخل هذه المناطق والأرباح التي توزعها لأحكام قوانين الضرائب والرسوم السارية في مصر .**
- **تشير التقديرات الاولية الى ان حجم الفاقد الضريبي الخاص بضريبة أرباح الشركات العاملة بنظام المناطق الحرة قد يصل الى نحو 34.8 و40 مليار جنية خلال عامي 2021/2022، 2022/2023 على التوالي وبنسبة تقدر بنحو 0.44% و 0.40% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. وقد تم حساب الفاقد الضريبي استنادا الى البيانات المتاحة لعدد من الشركات العاملة وفقا لمنظومة المناطق الحرة ضمن منظومة الفاتورة الالكترونية.**
- **كما تشير التقديرات الأولية الى ان حجم الفاقد الضريبي عن ضريبة الدمغة ورسم التنمية للشركات العاملة بنظام المناطق الحرة يصل الى 3.8 و4.5 مليار جنية خلال العامي 2021/2022، 2022/2023 على التوالي وبنسبة 0.05% و 0.04% من متوسط الناتج المحلي الإجمالي على التوالي.**

** تم الاستناد الى بيانات منظومة الفاتورة الالكترونية في احتساب الفاقد الضريبي **على أرباح الشركات المقامة بالمناطق الحرة**

حجم صادرات وواردات المناطق الحرة العاملة بجمهورية مصر العربية لعام 2023

نظام المناطق الحرة	نظام الإفراج	عام 2023	
		القيمة النهائية بالجنيه (مليون)	القيمة النهائية بالدولار (مليون)
وارد منطقة حرة إلى السوق المحلي	استيراد نهائي لبضائع سبق تصنيعها بالمناطق الحرة	23,173.0	752.2
	استيراد نهائي لبضائع سبق تخزينها بالمناطق الحرة	49,437.0	1,604.0
إجمالي الصادر للسوق المحلي		**72,610.0**	**2,356.2**
صادر منطقة حرة لخارج البلاد	تصدير بضائع سبق تصنيعها بالمناطق الحرة	110,789.0	3,491.0
	تصدير بضائع سبق تخزينها بالمناطق الحرة	15,829.0	561.0
	تصدير بضائع من المناطق الحرة إلى خارج البلاد	11,138.0	359.0
إجمالي الصادر لخارج البلاد		**137,756.0**	**4,411.0**
إجمالي صادرات المنطقة الحرة		**210,366.0**	**6,767.2**
وارد من خارج البلاد للمنطقة الحرة	تخزين بضائع بالمناطق الحرة/الاقتصادية العامة	47,633.0	1,546.0
	ادخال بضائع للمنطقة الحرة تصنيع دون نظام جمركي سابق	1,073.0	34.9
	تخزين بضائع بالمناطق الحرة الخاصة دون نظام	404.0	13.0
	وارد برسم المناطق الحرة	6,455.0	211.0
إجمالي الوارد من خارج البلاد إلى المناطق الحرة		**55,565.0**	**1,804.9**
صادر من السوق المحلي للمنطقة حرة	إدخال البضائع للمناطق الحرة من السوق المحلي	176,422.0	5,854.0
إجمالي الوارد من خارج البلاد إلى المناطق الحرة		**176,422.0**	**5,854.0**
إجمالي واردات المنطقة الحرة		**231,987.0**	**7,658.9**

المصدر: مصلحة الجمارك المصرية

ملخص عن حصيلة الضريبة على الدخل من التوظف للأفراد

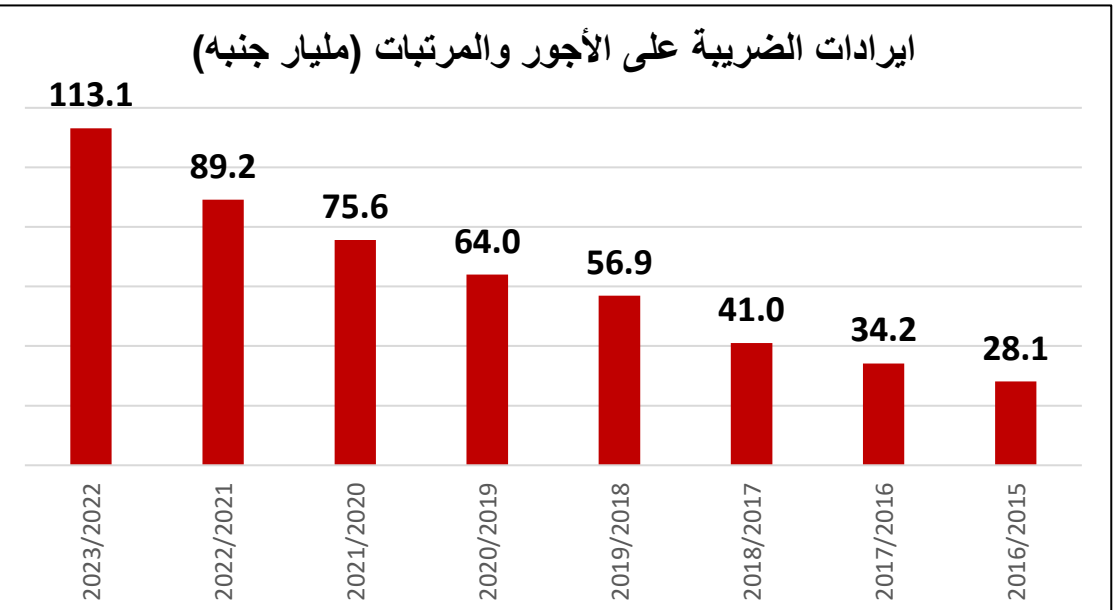
نسبة إيرادات الضريبة على دخل الأفراد كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2021

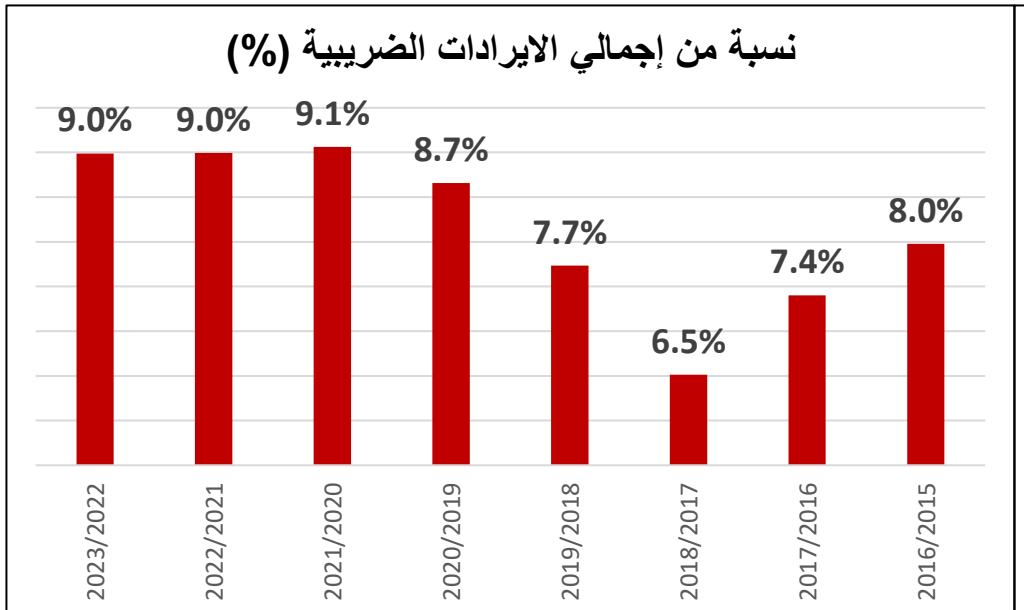
%8.3	%4.5	%1.77
متوسط إيرادات ضرائب الدخل على الافراد لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) كنسبة من الناتج المحلي	المتوسط العالمي لإيرادات ضرائب الدخل على الافراد كنسبة من الناتج المحلي	الإيرادات في مصر من ضريبة الدخل على الافراد كنسبة من الناتج المحلي

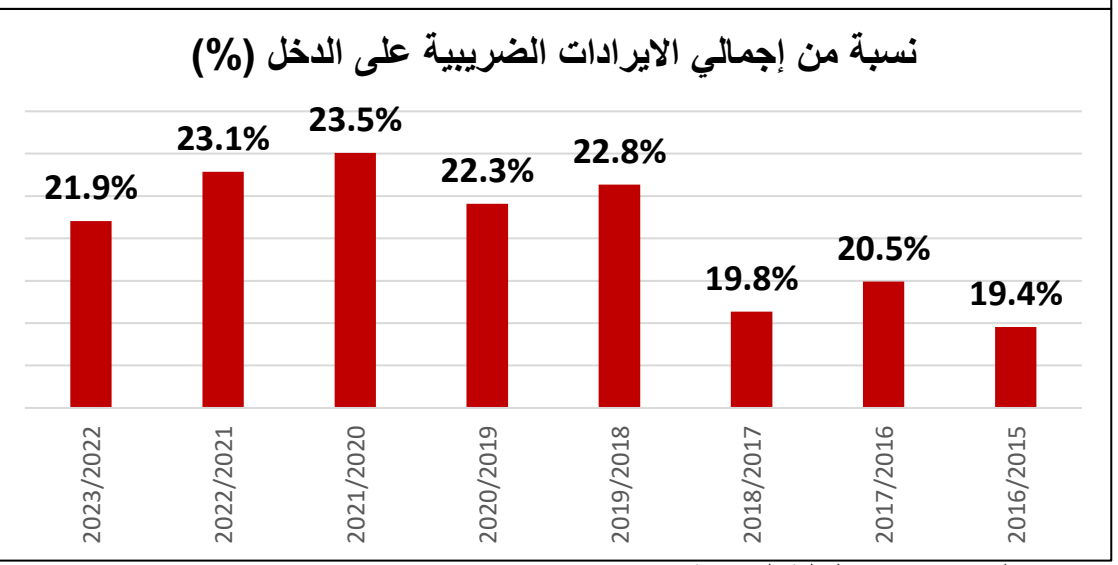
تقوم الضريبة على دخل الافراد في مصر على أساس أسعار تصاعدية لضمان العدالة الضريبية وتبدء الشرائح من سعر صفر بشكل تصاعدي طبقاً لمستوى الدخل وصولا إلى أعلى سعر27.5% لأصحاب الدخول التي تتخطي 1,200,000 سنوياً.

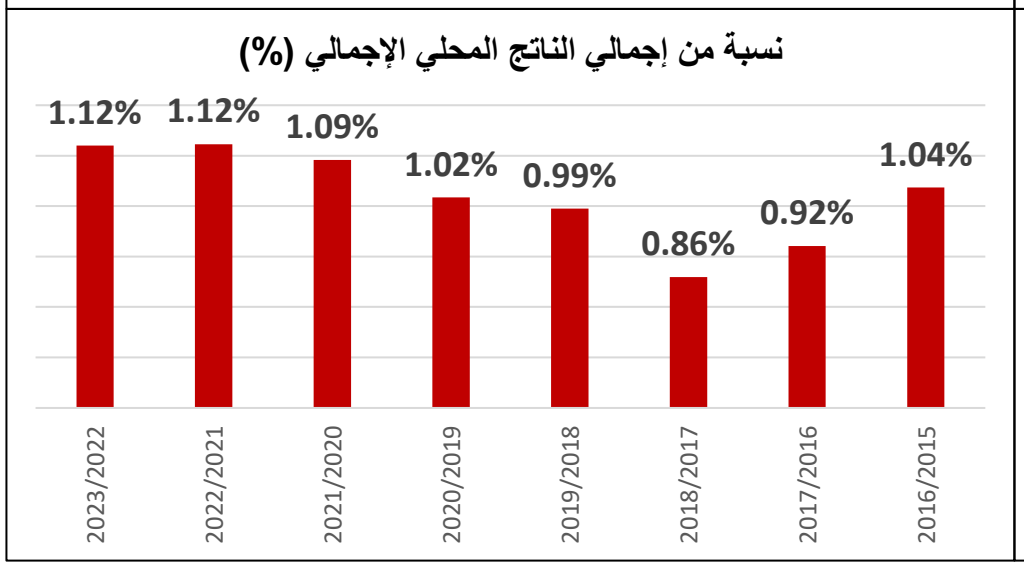
المصدر: وزارة المالية المصرية

تطور الضريبة على الأجور والمرتبات بجمهورية مصر العربية









المصدر: وزارة المالية المصرية

أهم انواع الضرائب المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي على ضريبة الدخل من التوظف

قامت الحكومة خلال عام 2023/ 2024 برفع حد الاعفاء الضريبي لكافة أصحاب الدخول من التوظف بنسبة 150% ليصبح 60000 جنيه بدلاً من 24000 جنيه من أجل دعم الطبقات الأكثر إحتياجاً في ظل الموجة التضخمية المرتفعة التي شهدتها البلاد، حيث تم زيادة الحدود على ثلاث مراحل وفقا لما يلي :

1- تم زيادة الاعفاء الشخصي من 9000 جنيه ليصبح 15000 جنيه وكذلك الشريحة الخاضعة للضريبة بسعر صفر من 15000 جنيه الى 21000 جنيه وذلك اعتباراً من يوليو 2023 .

2- تم زيادة الشريحة الخاضعة بسعر صفر من 21000 جنية 30000 جنيه اعتباراً من نوفمبر 2023 .

3- تم زيادة الاعفاء الشخصي من 15000جنيه ليصبح 20000 جنيه ، وكذلك الشريحة الخاضعة بسعر صفر من 30000جنيه الى 40000 جنيه وذلك اعتباراً من مارس 2024 .

تحملت وزارة المالية فاقد ضريبى بسبب زيادة حدود الاعفاء الضريبى على النحو الموضح أعلاه بنحو 20 مليار جنية من اجل العمل على زيادة قيمة صافى الدخل المتاح لكافة العاملين وبالأخص العاملين المنتمين للطبقات الأقل دخلا وكذلك متوسطى الدخل وبما يساهم فى تحسن تصاعدية منظومة الضريبة على الدخل من التوظف بجمهورية مصر العربية.

أهم انواع الضرائب المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي على ضريبة الدخل من التوظف

كما تشير التقديرات الاولية الى ان حجم الفاقد الضريبي من ضريبة المرتبات والأجور بسبب اعفاء بعض البدلات لبعض الجهات الحكومية من ضريبة الأجور والمرتبات بموجب قوانين خاصة تقدر بحوالي 19 مليون جنيه فقط وفقا لبيانات عام 2023/2022، مما يتضح معه أن السياسة الضريبية ومنظومة الضرائب عل الدخول من التوظف بمصر تعمل بشكل جيد الى حد كبير، ولكن على الصعيد الأخر فقد يكون هناك فاقد ضريبي كبير نتيجة تراجع نسب ومعدلات الامتثال الضريبي ووجود قدر من التجنب الضريبي لهذا النوع من الضريبة.

وتشير التقديرات الأولية الى إمكانية مضاعفة الحصيلة الفعلية المحققة خلال السنوات القادمة (يمكن زيادة الحصيلة الضريبة من الدخول على التوظف بنحو 110 مليار جنيه دون تعديل سعر الضريبية او باقى العناصر القائمة) لو تم استهداف تحسن مؤثر فى درجة الامتثال الضريبى ومع التوسع فى استخدام الميكنة والاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والعمل على تطبيق المنظومة الالكترونية الخاصة بتوحيد أسس ومعايير احتساب ضريبة الأجور والمرتبات لكافة الجهات العاملة بجميع جمهورية مصر العربية مما سيؤدي الى خفض كبير فى حجم الفاقد الضريبى.

أهم انواع الضرائب المباشرة: السياسة الضريبية الحالية لضريبة الدخل على الأفراد

قامت الحكومة خلال السنوات القليلة الماضية بإجراء العديد من التعديلات على المنظومة الضريبية ذات العلاقة على دخل الأفراد بالإضافة الى الميكنة التي تقوم بها وزارة المالية من خلال منظومة ميكنة مرتبات القطاع الحكومي ومنظومة توحيد أسس ومعايير إحتساب ضريبة المرتبات والأجور سوف تؤتي ثمارها في تحسين هذا المؤشر خلال الفترات القادمة



المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

6 الضرائب المباشرة

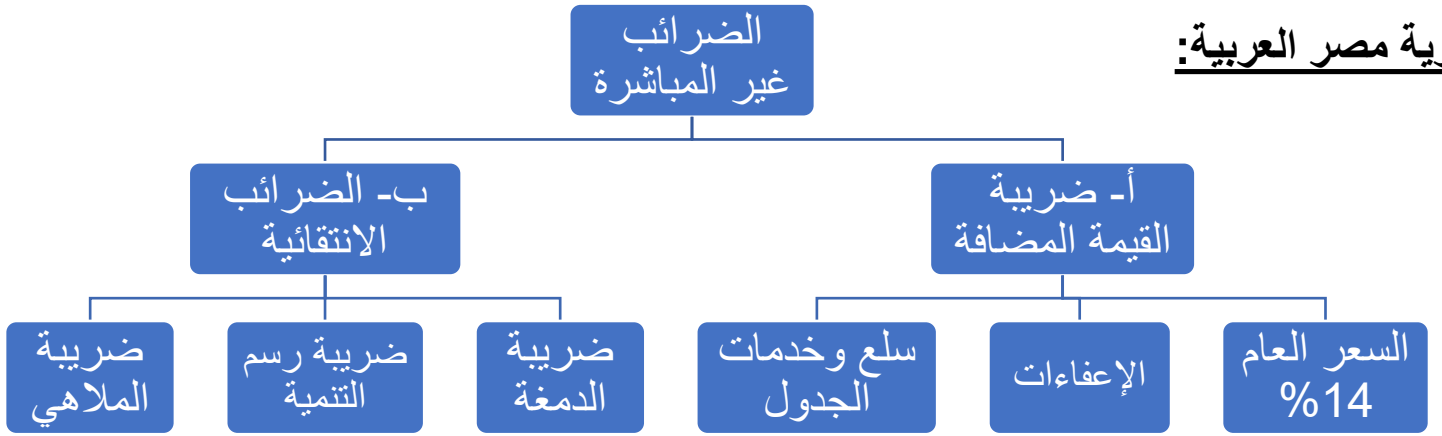
7 **الضرائب غير المباشرة**

8 الضريبة العقارية

9 الضريبة الجمركية

أهم انواع وهيكل الضرائب غير المباشرة

- يتكون هيكل الضرائب غير المباشرة في مصر من ضريبة القيمة المضافة ومجموعة من الضرائب الانتقائية التي تفرض بالتوازي مع/أو بالإضافة الى ضريبة القيمة المضافة،
- **الضريبة الانتقائية** هي ضريبة تصحيحية في طبيعتها أي انها تقوم على تصحيح/تعديل التكلفة المجتمعية الحقيقية للسلع والخدمات وكذلك لتصحيح النمط الاستهلاكي لبعض السلع،
- يمكن خضوع نفس السلعة لضريبة القيمة المضافة ورسم التنمية والدمغة وسلع الجدول ويكون لحساب كل نوع ضريبة وعاء مختلف يتطلب حسابة وتوريده،
- **تمثل الضرائب غير المباشرة نحو 5.5% من الناتج المحلي في العام المالي 2023/2022،**
- **<u>أنواع الضرائب غير المباشرة بجمهورية مصر العربية:</u>**



أهم انواع الضرائب غير المباشرة: ضريبة القيمة المضافة

- **يتضمن قانون القيمة المضافة قائمة تصل الى 58 سلعة وخدمة معفاة** تماماً من ضريبة القيمة المضافة.
- تعمل آليات قانون القيمة المضافة على أساس آليات خضوع توريد السلع والخدمات وخصم المدخلات.
- يوجد بمصر إعفاءات متنوعة بالإضافة الى آلية عمل الضريبة الانتقائية (سلع الجدول) كجزء من قانون القيمة المضافة.

سلع وخدمات خاضعة للسعر العام فقط %14	سلع وخدمات خاضعة لضريبة الجدول فقط أسعار وفئات مختلفة	سلع وخدمات خاضعة للسعر العام بالإضافة لضريبة الجدول %14 + أسعار وفئات مختلفة

الآلات والمعدات %5

58 سلعة وخدمة معفاة من ضريبة القيمة المضافة بمصر

١ – ألبان الأطفال، وألبـان ومنتجات صناعة الألبـان، والمنتجات المتحصل عليها من اللبن بواسطة استبدال عنصر أو أكثر من عناصره الطبيعية .

٢ – محضرات أغذية الأطفال .

٣ – البيض عدا المبستر منه .

٤ – الشاى والسكر والبن .

٥ – منتجات المطاحن فيما عدا الدقيق الفاخر أو المخمر المستورد من الخارج .

٦ – الخبز بجميع أنواعه .

٧ – المكرونة، عدا المكرونة التى يدخل فى صناعتها السيمولينا .

٨ – الحيوانات والطيور الحية أو المذبوحة الطازجة أو المبردة أو المجمدة .

٩ – محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من اللحوم .

١٠ – الأسماك والكائنات المائية الطازجة أو المبردة أو المجمدة .

١١ – محضرات وأصناف محفوظة أو مصنعة أو مجهزة من الأسماك والرنجة المدخنة فيما عدا الكافيار وأبداله وباقى أنواع الأسماك المدخنة .

١٢ – المنتجات الزراعية التى تباع بحالتها الطبيعية بما فيها البذور والتقاوى الشتلات عدا التبغ .

١٣ – الحلاوة الطحينية، والطحينة، والعسل الأسود ، وعسل النحل.

١٤– الخضر والفواكه المصنعة محليًا عدا البطاطس والعصائر ومركزاتها .

١٥ – البقول والحبوب وملح الطعام والتوابل المصنعة .

١٦ – المأكولات التى تصنع أو تباع للمستهلك النهائى مباشرة من خلال المطاعم والمحال غير السياحية التى تتوافر فيها الاشتراطات التى يصدر بتحديدها قرار من وزير المالية .

١٧ – تنقية أو تحلية أو توزيع المياه عدا المياه المعبأة .

١٨ – البترول الخام .

١٩ – الغاز الطبيعى وغاز البوتين (البوتاجاز) .

٢٠ – المواد الطبيعية بما فيها منتجات المناجم والمحاجر بحالتها الطبيعية .

٢١ – الذهب الخام والفضة الخام .

٢٢ – إنتاج أو نقل أو بيع أو توزيع التيار الكهربائى .

٢٣ – بقايا ونفايات صناعة الأغذية ونفايات الورق .

٢٤ – أغذية محضرة للحيوانات والطيور والأسماك (محضرات علفية) فيما عدا ما يستخدم لتغذية القطط والكلاب وأسماك الزينة .

٢٥ – ورق صحف وورق طباعة وكتابة .

٢٦ – الكراسات والكشاكيل، والكتب، والمذكرات التعليمية، والصحف والمجلات .

٢٧ – الطوابع البريدية والمالية .

٢٨ – بيع وتأجير الأراضى الفضاء والأراضى الزراعية والمبانى والوحدات السكنية وغير السكنية .

٢٩ – النقود الورقية والمعدنية المتداولة، والعملات التذكارية .

٣٠ – سفن أعالى البحار الواردة قرين البنود المبينة فيما يلى بالتعريفة الجمركية المنسقة .

٣١ – الطائرات المدنية، ومحركاتها، وأجزاؤها، ومكوناتها، وقطع غيارها، والمعدات اللازمة لاستخدامها، وكذلك الخدمات التى تقدم لهذه الطائرات داخل الدائرة الجمركية، سواء كانت هى أو محركاتها أو أجزاؤها، ومكوناتها، وقطع غيارها، ومعداتها والخدمات التى تقدم لها، مستوردة أو محلية، وذلك طبقًا للأحكام والقواعد الواردة باتفاق التجارة فى الطائرات المدنية الصادر بشأنها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤١٤ لسنة ١٩٨٣

58 سلعة وخدمة معفاة من ضريبية القيمة المضافة بمصر

٣٢ – مقاعد ذات عجل وأجزاؤها وقطعها المنفصلة، وأعضاء الجسم الصناعية وأجزاؤها، وأجهزة تسجيل السمع للصم وأجزاؤها، وغيرها من الأجهزة التى تلبس أو تحمل أو تزرع فى الجسم لتعويض نقص أو عجز أو عاهة وأجزاؤها ولوازمها، وأجهزة الغسيل الكلوى وأجزاؤها ولوازمها بما فيها مرشحات الكلى الصناعية، وحضانات الأطفال .

٣٣ – العمليات المصرفية التى يقتصر مباشرتها قانونًا على البنوك دون غيرها .

٣٤ – بيع وشراء العملة بشركات الصرافة والبنوك .

٣٥ – خدمات صندوق توفير البريد المصرفية .

٣٦ – الخدمات المالية غير المصرفية الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية .

٣٧ – خدمات التأمين وإعادة التأمين .

٣٨ – خدمات التعليم والتدريب والبحث العلمى .

٣٩ – الخدمات الصحية فيما عدا عمليات التجميل والتخسيس لغير الأغراض الطبية .

٤٠ – خدمات النقل البرى للأشخاص بما فى ذلك النقل الذى يتم بواسطة سيارات الأجرة عدا خدمات النقل السياحى والنقل المكيف بين المحافظات وتأجير السيارات الملاكى .

٤١ – النقل المائى الداخلى غير السياحى للأشخاص، والنقل الجوى للأشخاص .

٤٢ – الخدمات التى تؤدى لإنشاء وصيانة دور العبادة، والخدمات المجانية التى تؤديها دور العبادة .

٤٣ – الخدمات المجانية التى يتم بثها من خلال الإذاعة والتليفزيون أو أى وسيلة أخرى .

٤٤ – خدمات الإنترنت الأرضى (تعفى لمدة عام من تاريخ العمل بقانون الضريبة على القيمة المضافة) .

٤٥ – الخدمات المكتبية التى تقدمها المكتبات العامة أو التابعة للمنشآت التعليمية أو المراكز البحثية أو الثقافية بكافة أنواعها .

٤٦ – خدمات المتاحف التى يصدر بها قرار من الوزير بناءً على توصية من الوزير المختص .

٤٧ – الفنون التشكيلية، وأعمال التأليف والنشر الأدبى والفنى بأنواعه .

٤٨ – خدمات وكالات الأنباء .

٤٩ – خدمات استزراع واستنبات ورعاية الأرض والمحاصيل، وعمليات الحصاد وتوريد العمالة الزراعية .

٥٠ – اشتراكات النقابات والهيئات الخاضعة لقانون الهيئات الرياضية بما فيها النوادى الرياضية ومراكز الشباب التى تشرف عليها وزارة الشباب والرياضة، وكذا اشتراكات الجمعيات الأهلية والاجتماعية التى تشرف عليها وزارة التضامن الاجتماعى .

٥١ – خدمات تجهيز ونقل ودفن الموتى .

٥٢ – السيارات المجهزة طبيًا للمعاقين .

٥٣ – النفايات المتحصل عليها من تدوير القمامة .

٥٤ – الأجهزة الناطقة للمكفوفين والأجهزة التى تعمل بطريقة برايل للمكفوفين والبرمجيات والوسائل التعليمية الخاصة بالمكفوفين .

٥٥ – (أ) الأدوية والمواد الفعالة الداخلة فى إنتاجها (محلى) .

(ب) الأدوية والمواد الفعالة الداخلة فى إنتاجها (مستورد) .

٥٦ – الخدمات التعليمية التى يقوم بها الأقسام والمدارس والمعاهد والكليات والجامعات التى تقوم بتدريس مناهج ذات طبيعة خاصة (الدولية) .

٥٧ – الخدمات الاعلانية .

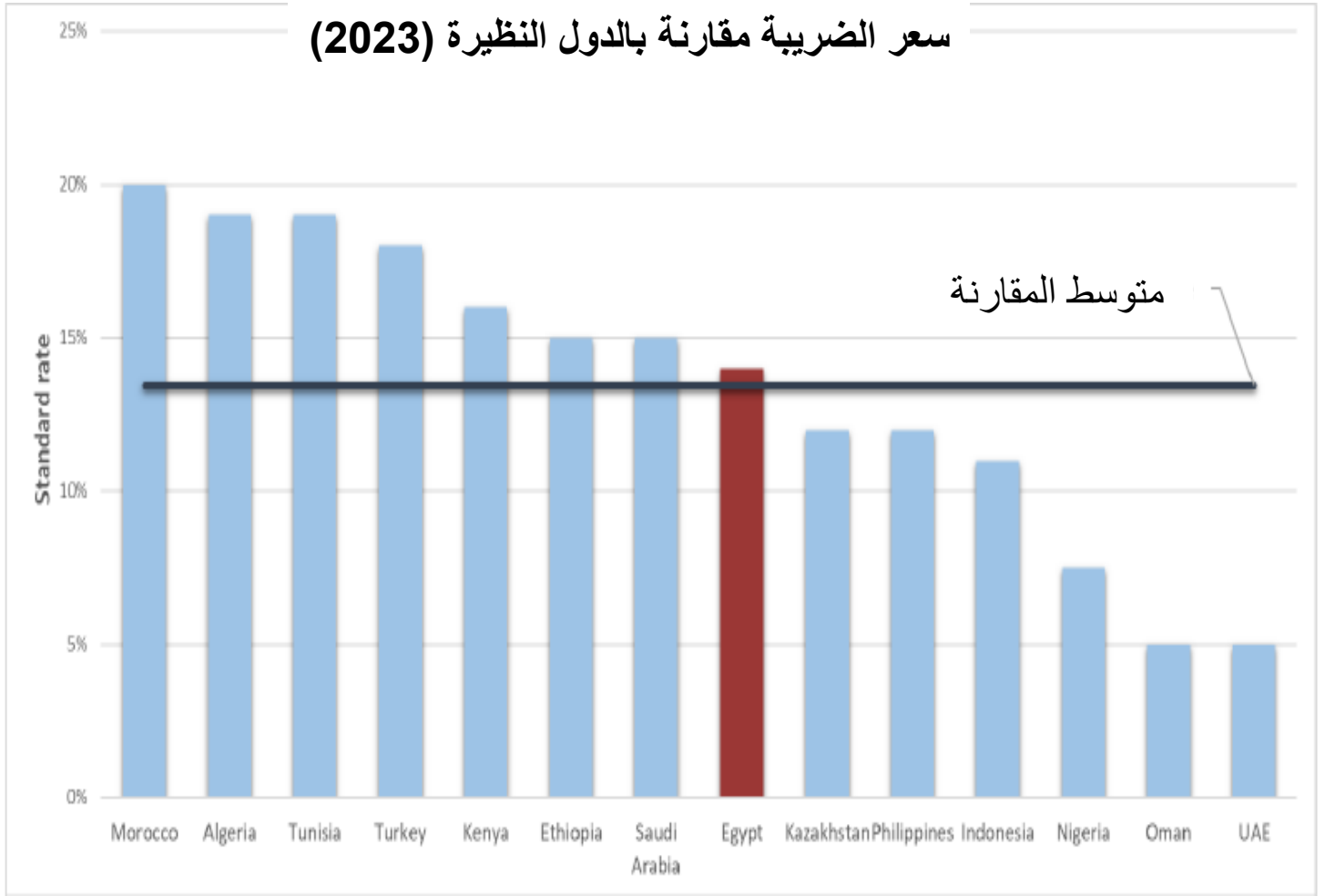
٥٨ – الخدمات التي تؤديها هيئة قناة السويس للسفن العابرة

سلع وخدمات خاضعة لمعدلات وسعر ضريبة اقل من السعر العام لضريبة القيمة المضافة

- الزيوت النباتية لنسبة مخفضة 0.5٪
- الزيوت حيوانية بنسبة مخفضة بنسبة 0.5٪
- المقرمشات والمنتجات المصنوعة من الدقيق بنسبة مخفضة بنسبة 5٪
- البطاطس المصنعة لنسبة مخفضة تصل إلى 5٪.
- الأسمدة والمبيدات الزراعية الخاضعة لنسبة مخفضة 5٪
- الصابون والمنظفات للاستخدام المنزلي تخضع لنسبة مخفضة بنسبة 5٪
- النقل المكيف بين المحافظات (باص، سكة حديد) لنسبة مخفضة بنسبة 5٪
- إنتاج الوسائط والبرامج لمعدل مخفض قدره 5٪
- تخضع أعمال المقاولات وأعمال البناء والتشييد لنسبة مخفضة بنسبة 5٪
- الخدمات المهنية والاستشارية لنسبة مخفضة بنسبة 10٪
- الجبس خاضع لنسبة مخفضة 5٪.

أهم انواع الضرائب غير المباشرة: ضريبة القيمة المضافة

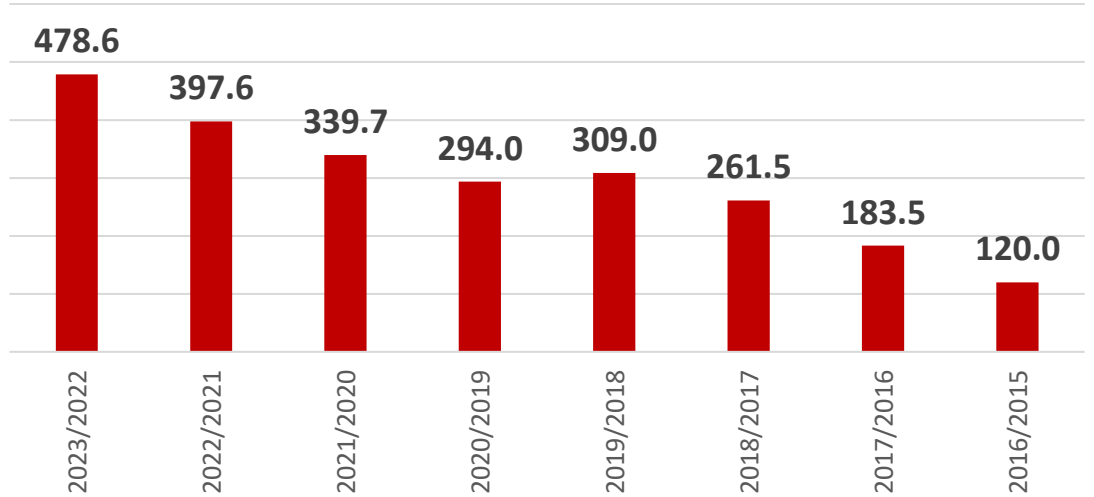
ويتضح من الرسم البياني ان سعر الضريبة في مصر مقارب الى حد كبير لمتوسط سعر الضريبة بباقي الدول المثيلة مما يؤكد ان القدرة على زيادة حصيلة الضريبة على القيمة المضافة بمصر لا يعود بالأساس إلى انخفاض سعر الضريبة وأن الأولى بالإصلاح هو توسيع القاعدة الضريبية وتحديث السياسات الضريبة المتبعة بهدف زيادة الامتثال



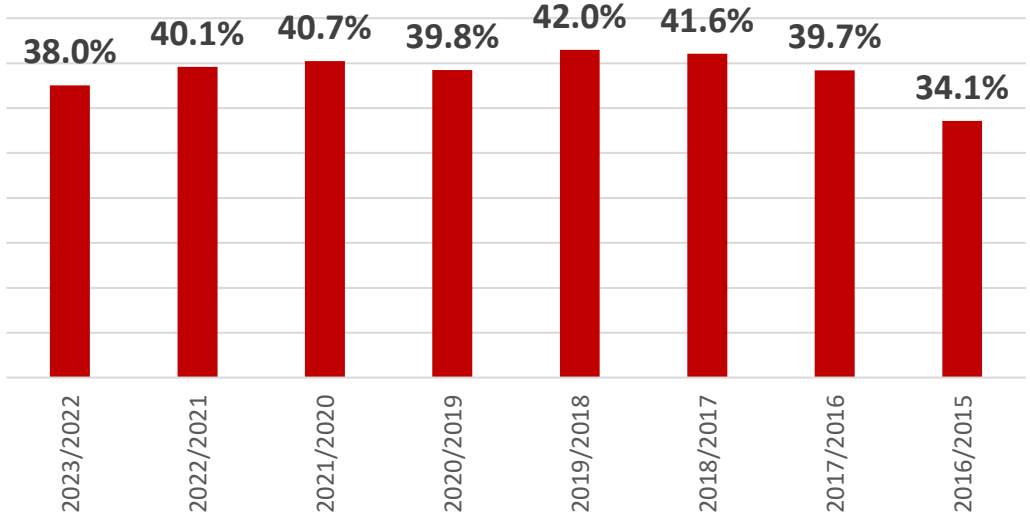
المصدر : تقديرات تقرير الدعم الفني لصندوق النقد الدولي الخاص برفع مستوى ضريبة القيمة المضافة، يونيو 2023

تطور ضريبة القيمة المضافة

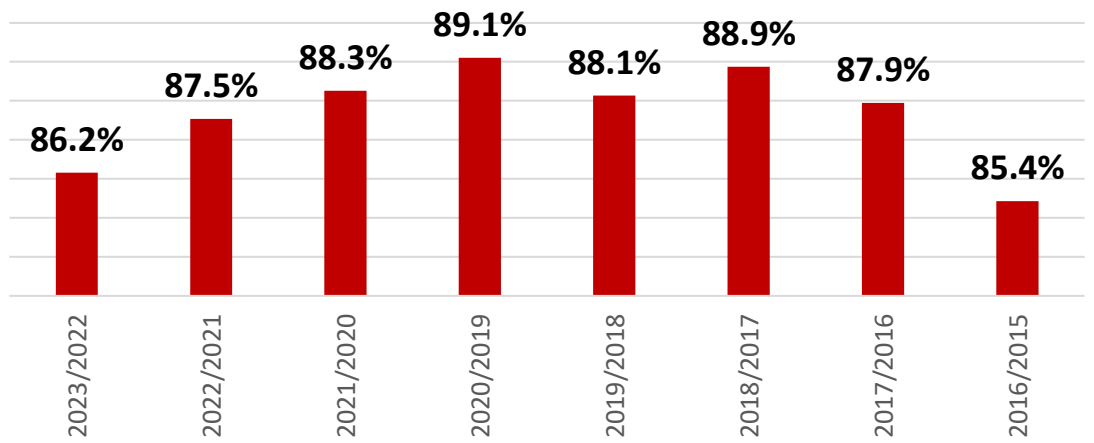
ايرادات ضريبة القيمة المضافة (مليار جنيه)



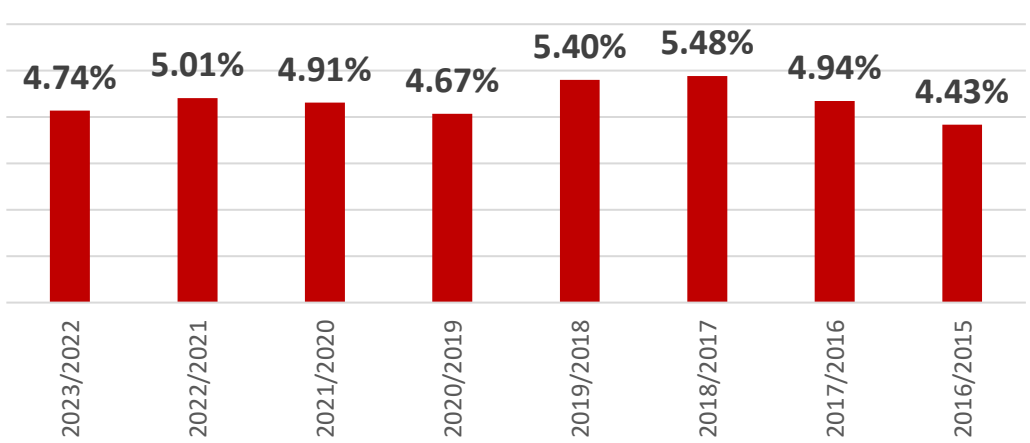
نسبة من إجمالي الايرادات الضريبية (%)



نسبة من إجمالي الايرادات الضريبية على السلع والخدمات (%)



نسبة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي (%)



المصدر: وزارة المالية المصرية

أهم انواع الضرائب غير المباشرة: أداء ضريبة القيمة المضافة وسلع الجدول

إجمالي إيرادات القيمة المضافة وسلع الجدول (2022/2021)		
البند	إجمالي الايراد	نسبة من إجمالي الإيرادات
سلع جدول 1	136,884	34%
سلع جدول 2	5,921	1%
ضريبة قيمة مضافة على السلع المحلية	74,408	19%
ضريبة قيمة مضافة على السلع المستوردة	122,652	31%
ضريبة قيمة مضافة على الخدمات	57,716	15%
الإجمالي	397,581	100%

إجمالي إيرادات القيمة المضافة وسلع الجدول 2 فقط (2022/2021)		
البند	إجمالي الايراد	نسبة من إجمالي الإيرادات
سلع جدول 2	5,921	2%
ضريبة قيمة مضافة على السلع المحلية	74,408	29%
ضريبة قيمة مضافة على السلع المستوردة	122,652	47%
ضريبة قيمة مضافة على الخدمات	57,716	22%
الإجمالي	260,698	100%

يتضح من الجدول أن 34% من متحصلات ضريبة القيمة المضافة تأتى من ضريبة الجدول (ضريبة انتقائية في طبيعتها)،

وفى حال استبعاد ضريبة الجدول من إجمالي قيمة المتحصلات تصبح قيمة الضريبة على السلع المستوردة تمثل نحو 47% من إجمالي إيرادات ضريبة القيمة المضافة المحصلة.

55

أهم انواع الضرائب غير المباشرة: ضريبة القيمة المضافة بدون ضريبة سلع الجدول

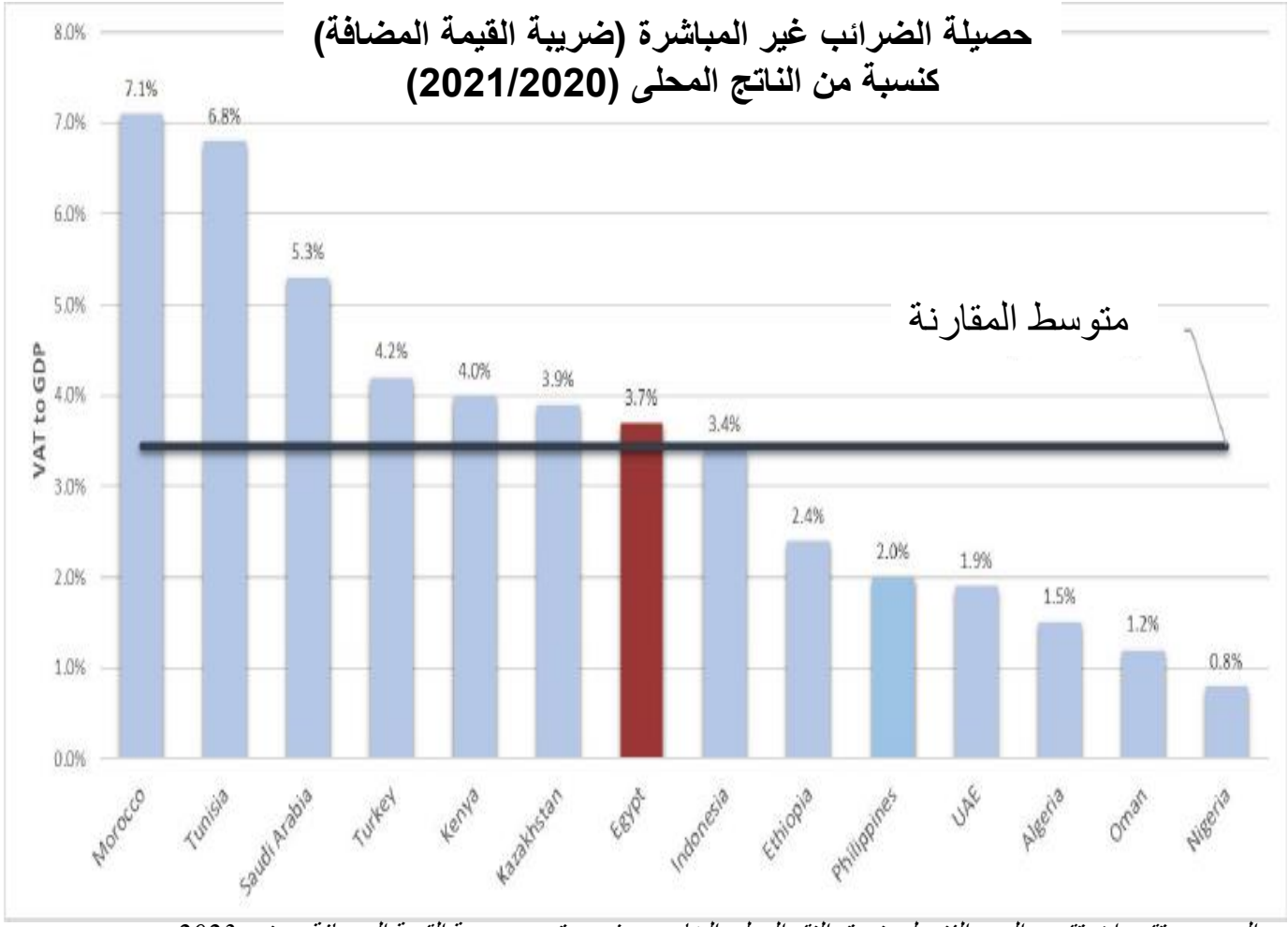
نسبة إيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي لعام 2021

%6.2	%7.1	*%3.7
المتوسط العالمي لإيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي ل (126 دولة)	متوسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) لإيرادات ضريبة القيمة المضافة كنسبة من الناتج المحلي	إيرادات ضريبة القيمة المضافة بدون ضريبة سلع الجدول كنسبة من الناتج المحلي لمصر

* تم حساب ضريبة القيمة المضافة بعد استبعاد سلع الجدول رقم 1 باعتبارها ليست ضريبة قيمة مضافة ولأغراض المقارنة مع الدول الأخرى،

أهم انواع الضرائب غير المباشرة: ضريبة القيمة المضافة

تم حساب ضريبة القيمة المضافة بعد استبعاد سلع الجدول رقم 1 باعتبارها ليست ضريبة قيمة مضافة ولأغراض المقارنة مع الدول الأخرى،



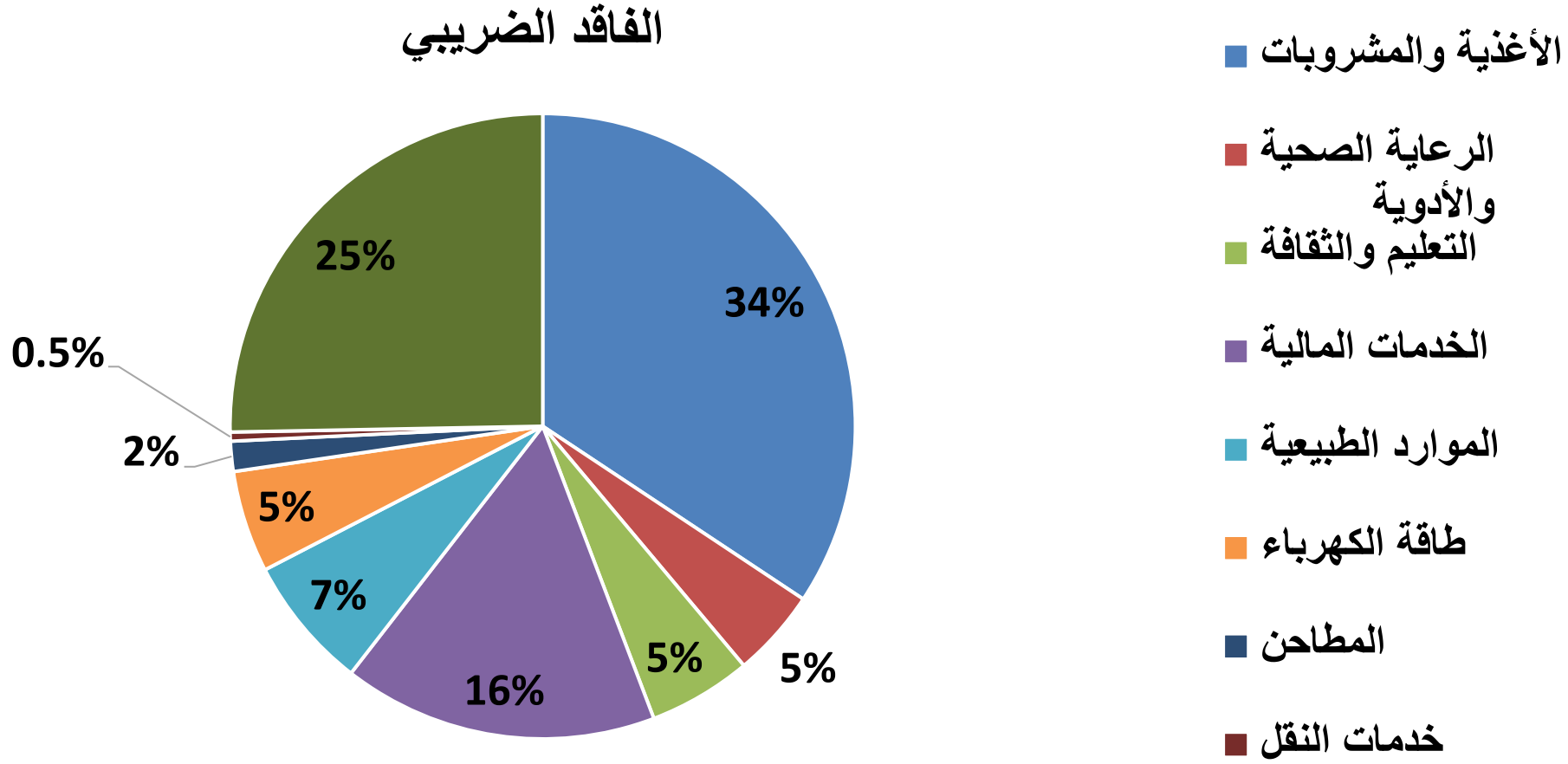
المصدر : تقديرات تقرير الدعم الفني لصندوق النقد الدولي الخاص برفع مستوى ضريبة القيمة المضافة، يونيو 2023

ضريبة القيمة المضافة - حجم الإعفاءات الضريبية

(مليون جنيه)

السلع	الفاقد الضريبي (2021/2020)	% من إجمالي الضرائب غير المباشرة	% من إجمالي الضرائب
إجمالي بنود الإعفاء الضريبي	**332,731**	**86%**	**40%**
الأغذية والمشروبات	114,212	30%	14%
الرعاية الصحية والأدوية	15,143	4%	2%
التعليم والثقافة	17,770	5%	2%
الخدمات المالية	54,194	14%	6%
الموارد الطبيعية	22,959	6%	3%
طاقة الكهرباء	17,547	5%	2%
المطاحن	5,178	1%	1%
خدمات النقل	1,554	0.4%	0.2%
سلع معفاة أخرى	84,174	22%	10%

ضريبة القيمة المضافة - حجم الإعفاءات الضريبية



لا يمكن إلغاء جميع الاعفاءات الضريبية بشكل كامل حيث توجد أسباب منطقية لوجود عدد من الإعفاءات مثل:

- وجود إعفاءات لاهم **السلع الغذائية الاساسية** يضمن الأمن الغذائي ويوفر قدر من الحماية للطبقات الأولية بالرعاية،
- **الرعاية الصحية والمستحضرات الطبية** تدعم الوصول إلى الأدوية الأساسية وخدمات الرعاية الصحية بأسعار مناسبة خاصا للفئات الأولى بالرعاية،
- **التعليم والثقافة** يشجعان تنمية الرأس المال البشري خاصا التعليم ما قبل الجامعي والتعليم بالمنشآت الحكومية
- الطاقة المتجددة تعزز إنتاج الطاقة المستدامة.

ضريبة القيمة المضافة - سلع ذات ضريبة قيمة مضافة مخفضة

- الفاقد الضريبي يمثل 2% من اجمالي الضرائب و4.2% من حصيلة ضريبة القيمة المضافة لعام 2021/2020
- نحو 92% من الفاقد الضريبي يأتي من الاعفاء الخاص بالزيت الحيواني (14.9 مليار جنيه).

(مليون جنيه)

السلع	الضرائب المحصلة حالياً وفقا للمعدلات السائدة	الضرائب المحصلة بافتراض تطبيق سعر الضريبة الموحد 14٪	الفاقد الضريبي (2021/2020)
الإجمالي	**4,594**	**20,877**	**16,283**
زيت نباتي	10	43	33
زيت حيواني	800	15,744	14,944
المقرمشات	44	113	70
البطاطس المصنعة	413	1,009	596
الأسمدة والمبيدات الزراعية	0.1	0	(0.1)
الصابون والمنظفات	10	20	10
النقل المكيف بين المحافظات (باص، سكة حديد)	37	75	38
الإنتاج الإعلامي والبرامجي	75	110	35
أعمال المقاولات وأعمال البناء والتشييد	1,868	2,501	633
الخدمات المهنية والاستشارية	1,336	1,262	(74)

الضرائب غير المباشرة: التقديرات الاولية لحجم الفاقد الضريبي على ضريبة القيمة المضافة

- يمثل الفاقد الضريبي **نحو 267 مليار جنيه وفقا لحصيلة عام 2023/2027 كان يمكن ان يحصل** إذا تم الغاء **جميع** الإعفاءات الضريبية الممنوحة منها حصيلة تصل الى نحو 251 مليار جنيه إذا تم الغاء جميع الإعفاءات القائمة وبنحو 16.2 مليار جنيه إذا تم توحيد سعر الضريبية عند 14%.

- كما تشير التقديرات الاولية الى ان اجمالي الفاقد الضريبي سينخفض ليصل الى **نحو 137 مليار جنيه** لو تم ترشيد والغاء **بعض** الإعفاءات الضريبية التي قد يتوافق قرار خضوعها لضريبة القيمة المضافة مع أفضل الممارسات الدولية **المتبعة بباقي الدول المماثلة. كما تشير بعض التقديرات والحسابات التفصيلية الأخرى الى ان الفاقد الضريبي وفقا للأوضاع بمصر قد يصل الى 94 مليار جنيه** (حصيلة إضافية بقيمة 78 مليار جنيه من ترشيد والغاء بعض الإعفاءات القائمة ونحو 16.2 مليار جنيه من توحيد سعر الضريبية)، **ويعتبر ذلك الفاقد الضريبي مؤثر حيث يمثل 17% من حصيلة ضريبية القيمة المضافة لعام 2023/2022 ونحو 0.93% من الناتج المحلي.**

الضرائب غير المباشرة: ضريبة القيمة المضافة - تقدير أولي لحجم الفاقد الضريبي

- ووفقا لتقرير الدعم الفني لصندوق النقد الدولي (يونيو 2023) الخاص برفع مستوى ضريبة القيمة المضافة لجمهورية مصر العربية، فيمكن أن تصل نسبة الفاقد الضريبي إلى 2.65% من الناتج المحلي إذا خضعت بعض السلع والخدمات (التي تتوفر عنها بيانات) المعفاة أو الخاضعة لسعر ضريبة مخفض عن السعر العام لضريبة القيمة المضافة (14%).

- ووفقا لتوقعات تقرير صندوق النقد الدولي، فان زيادة السعر العام لضريبة القيمة المضافة بنحو 1% سيساهم فى زيادة الحصيلة الضريبية المحققة بنحو 0.5-0.7% من الناتج المحلى، بينما رفع كفاءة التحصيل والإدارة الضريبية يمكن ان ينتج عنه زيادة تقدر بـ 1.2% من الناتج المحلي.

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

6 الضرائب المباشرة

7 الضرائب غير المباشرة

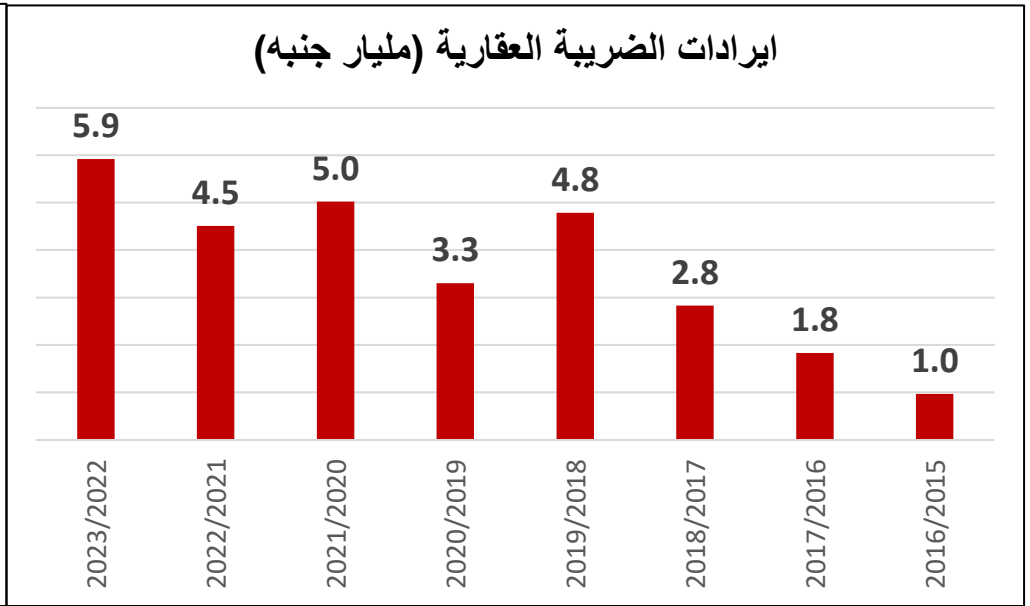
8 **الضريبة العقارية**

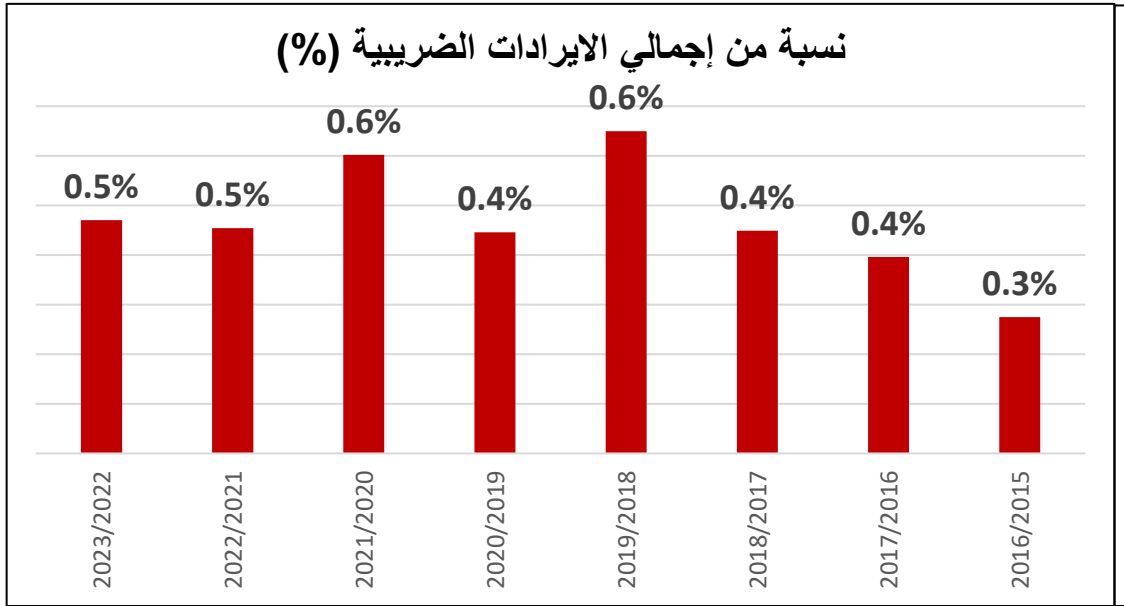
9 الضريبة الجمركية

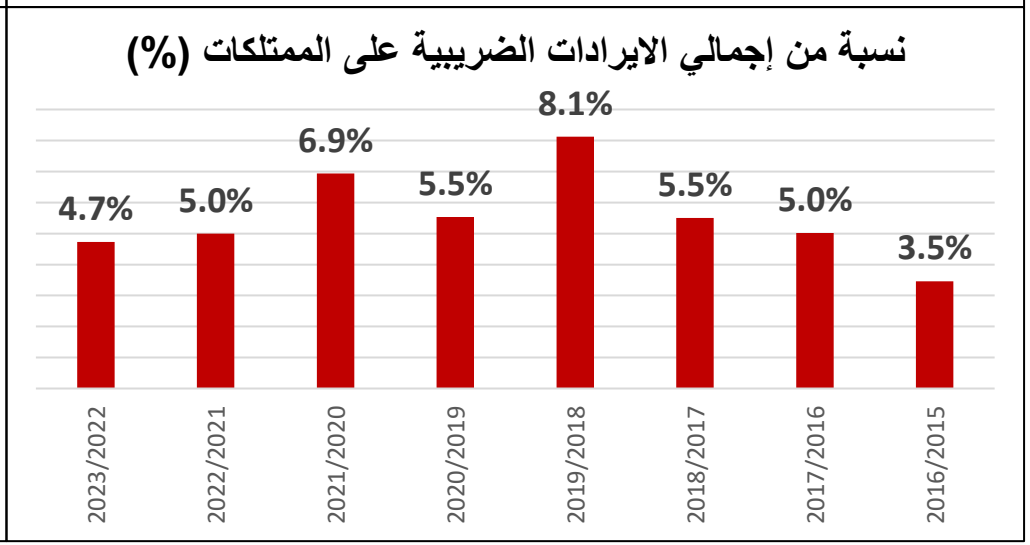
وصف وتقييم لمنظومة الضريبة العقارية

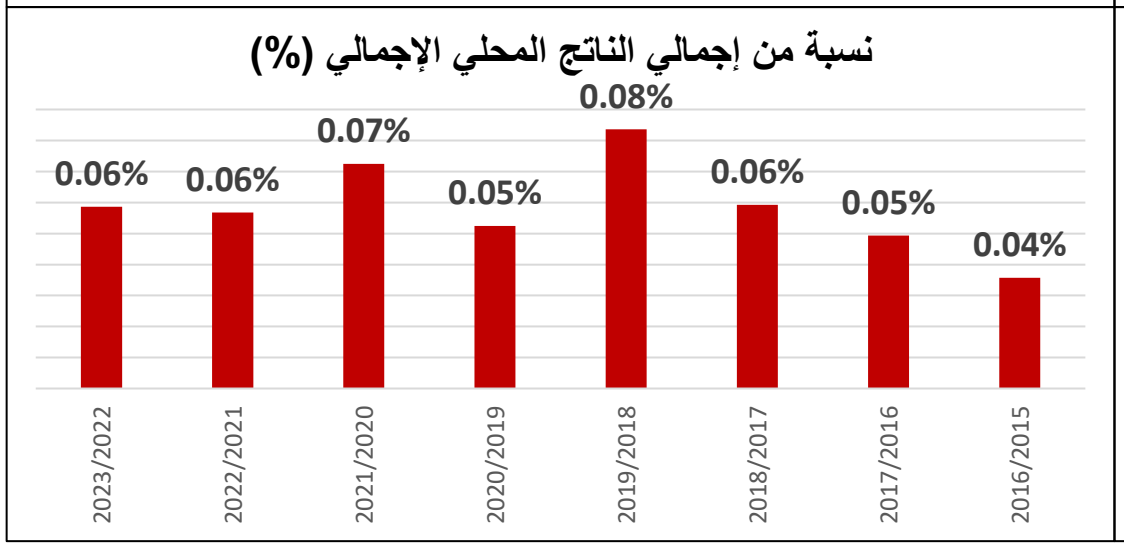


تطور الضريبة العقارية (الضريبة على المباني)









المصدر: وزارة المالية المصرية

وصف ضريبة العقارات المبنية وضريبة الأطيان الزراعية وضريبة الملاهي

- **ضريبة العقارات المبنية**
  - **تبلغ الضريبة العقارية 10% من القيمة الإيجارية السنوية، وذلك بعد خصم 30% مصاريف للوحدات السكنية، و32% للوحدات غير السكنية كمصاريف، مما يعني أننا نستخدم 70% أو 68% من قيمة الإيجار (كوعاء الضريبة)، وفي النهاية نحسب 10% على القيمة المتبقية.**
- **ضريبة الأطيان الزراعية**
  - **وفقا لأحكام القانون رقم 113 لسنة 1939 فرضت ضريبة الأطيان الزراعية بنسبة 14% من الإيجار السنوي للأراضي وتم وقف العمل بها حتى 31/ 07/ 2024 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 45 مكرر ط لسنة 2023.**
- **ضريبة الملاهي**
  - **جميع الحفلات والعروض الترفيهية تخضع لضريبة الملاهي بنسب تتراوح من 5٪ إلى 30٪ من مقابل الدخول «التذاكر» حسب نوع العرض أو الحفل والمكان الذي يقام فيه، موضحًا أنه يتم إعفاء الحفلات والمهرجانات ذات الطابع القومي أو الدولي.**

ضريبة العقارات المبنية وضريبة الأطيان الزراعية وضريبة الملاهي: تقدير أولي للفاقد الضريبي

ضريبة العقارات المبنية وضريبة الأطيان الزراعية وضريبة الملاهي (مليون جنيه)		
اجمالي الفاقد الضريبي عن ضريبة العقارات المبنية (مليون جنيه)		
اعفاء	الوحدات غير السكنية 1200ج اعفاء مقرر لكل وحدة	840
	إعفاءات بموجب قوانين خاصة	300
	إعفاءات الواردة بقانون الضريبة على العقارات المبنية	2,200
مزايا	تحمل وزارة المالية الضريبة على المصانع	1,350
اتفاقيات	الاتفاقيات الدولية المتمثلة في شركات البترول	500
***إعفاءات السكن الخاص التي تقل قيمتها السوقية عن 2 مليون جنيه**		54,000
اجمالي الفاقد الضريبي عن ضريبة الأطيان الزراعية (مليون جنيه)		
مزايا	قيمة الربط السنوي بعد وقف العمل بقانون ضريبة الأطيان الزراعية	198
اجمالي الفاقد الضريبي عن ضريبة الملاهي (مليون جنيه)		
اعفاء	إعفاءات ضريبة الملاهي	2
اجمالي الفاقد الضريبي للمصلحة		**59,390**

يقدر الفاقد الضريبي من الإعفاءات على الضريبة العقارية المبنية وضريبة الأطيان الزراعية وضريبة الملاهي بنحو 59 مليار جنيه سنويا (0.6% من الناتج).

المحتويات

1 مقدمة عن النظام الضريبي في مصر

2 النظام الضريبي: مقارنة بالدول النظيرة

3 تطور الحصيلة الضريبية

4 تقديرات اولية عن حجم الانفاق والفاقد الضريبي بمصر

5 أهم الإصلاحات المتخذة موخراً

6 الضرائب المباشرة

7 الضرائب غير المباشرة

8 الضريبة العقارية

9 **الضريبة الجمركية**

الضريبة الجمركية: أهم اتفاقيات التجارة الموقعة من جانب جمهورية مصر العربية

١- اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى (جافتا):
وقع سبعة عشر (17) عضوًا في جامعة الدول العربية عام 1981 واتفق أعضاء الاتفاقية على القضاء على الحواجز غير الجمركية من ضمنها الحواجز الإدارية والنقدية والمالية والفنية وتخفيض الرسوم الجمركية

٢- السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا):
أصبحت مصر عضوًا في الكوميسا عام 1998 بجانب 19 من الدول الأعضاء النشطة الأخرى، وتعفي مصر كعضو في الكوميسا البضائع والمنتجات التي تحمل شهادات المنشأ من الكوميسا تماما من الرسوم الجمركية وأي رسوم وضرائب أخري

٣- اتفاقية أغادير للتجارة الحرة:
إقامة منطقة تجارة حرة بين الأردن والمغرب وتونس، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ عام ٢٠٠٦ وتعفى جميع المنتجات الصناعية والزراعية من كامل التعريفة الجمركية والتدابير غير الجمركية

٤- اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي:
اتفاقية الشراكة بين مصر والاتحاد الأوروبي سارية المفعول منذ عام 2004، فهي تخلق منطقة تجارة حرة بين الاتحاد الأوروبي ومصر من خلال إزالة التعريفات على المنتجات الصناعية وتسهيل تجارة المنتجات الزراعية.

الضريبة الجمركية: أهم اتفاقيات التجارة الموقعة من جانب جمهورية مصر العربية

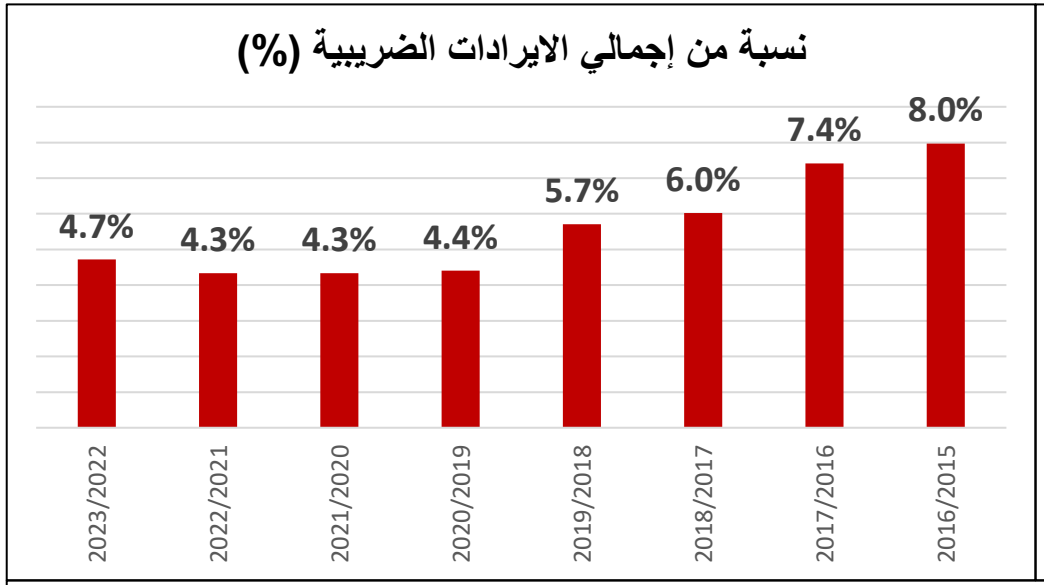
٥- اتفاقية التجارة الحرة بين مصر ورابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا):
وقعت الدول الأعضاء في رابطة التجارة الحرة الأوروبية (إفتا)، ومنها أيسلندا وليختنشتاين والنرويج وسويسرا، على اتفاقية تجارة حرة مع مصر ودخلت حيز التنفيذ في عام 2007

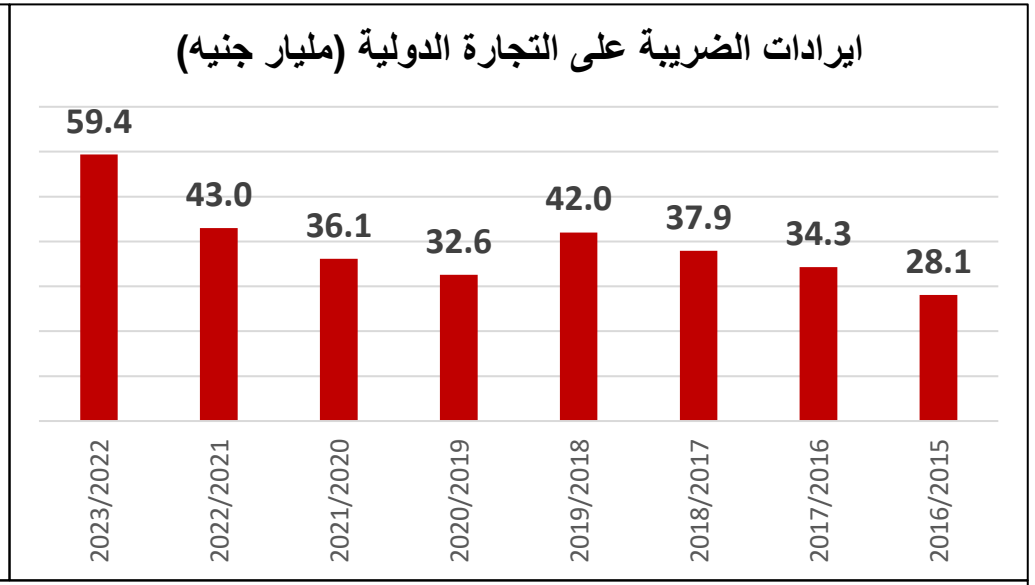
٦- المناطق الصناعية المؤهلة (كويز):
مناطق جغرافية محددة، داخل جمهورية مصر العربية، تتمتع بالإعفاء من الرسوم الجمركية عند دخول السلع إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويُسمَح للشركات المنشأة داخل هذه المناطق الدخول إلى الأسواق الأمريكية بدون رسوم جمركية

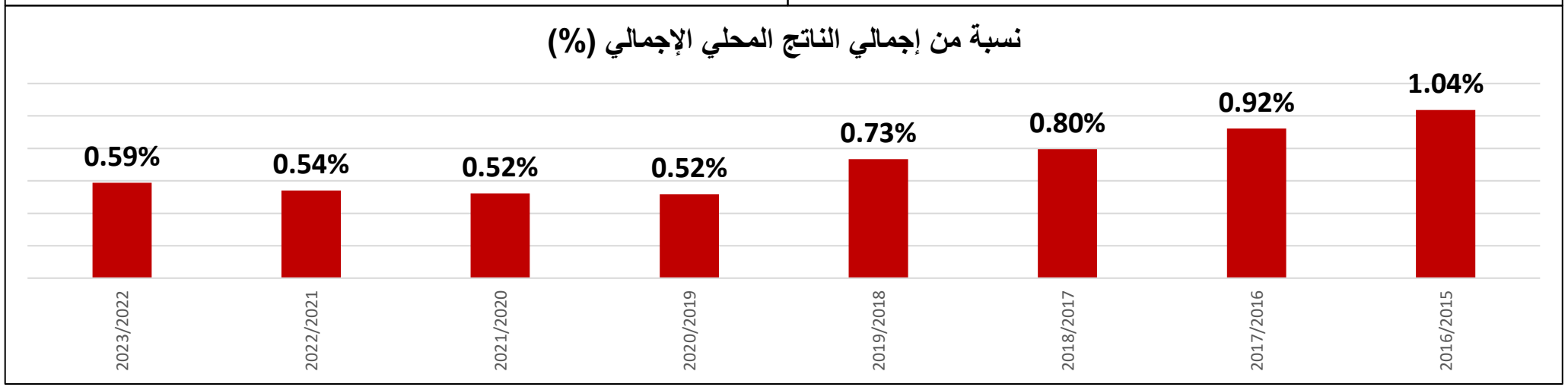
٧- اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا

٨- اتفاقية التجارة الحرة بين مصر والسوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور):
وقعت مصر اتفاقية تجارة حرة تفضيلية مع السوق المشتركة الجنوبية (ميركوسور)، والتي تتيح امتيازات تفضيلية للصادرات المصرية لدخول أسواق أمريكا اللاتينية وتهدف اتفاقية التجارة الحرة الى خفض الرسوم الجمركية بأكثر من 90% بين مصر ودول الميركوسور وإلغاء الرسوم الجمركية على السلع الزراعية.

تطور الضريبة على التجارة الدولية







المصدر: وزارة المالية المصرية

الضريبة الجمركية: تطور قيمة الواردات غير البترولية

الشهر	قيمة الواردات الغير بترولية بالمليون جنيه		معدل التغير	قيمة الواردات الغير بترولية بالمليون دولار		معدل التغير
	العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022		العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022	
يوليو	95,926	118,834	24%	6,088	6,426	6%
أغسطس	111,874	136,831	22%	7,096	7,133	1%
سبتمبر	110,851	123,999	12%	7,027	6,387	-9%
أكتوبر	102,546	135,817	32%	6,500	6,770	4%
نوفمبر	120,638	154,637	28%	7,646	6,324	-17%
ديسمبر	123,469	163,898	33%	7,825	6,632	-15%
النصف الاول	**665,304**	**834,016**	**25%**	**42,182**	**39,672**	**-6%**
يناير	128,781	215,786	68%	8,162	7,526	-8%
فبراير	123,590	160,260	30%	7,833	5,248	-33%
مارس	134,395	186,848	39%	8,494	6,046	-29%
أبريل	97,452	156,858	61%	6,127	5,067	-17%
مايو	115,988	208,680	80%	7,035	6,741	-4%
يونيو	125,980	156,564	24%	7,055	5,057	-28%
النصف الثانى	**726,187**	**1,084,996**	**49%**	**44,706**	**35,686**	**-20%**
اجمالي العام المالي	**1,391,491**	**1,919,012**	**38%**	**86,889**	**75,357**	**-13%**

الضريبة الجمركية: تطور قيمة الصادرات غير البترولية

الشهر	قيمة الصادرات الغير بترولية بالمليون جنيه		معدل التغير	قيمة الصادرات الغير بترولية بالمليون دولار		معدل التغير
	العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022		العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022	
يوليو	29,987	38,409	28%	1,903	2,099	10%
أغسطس	36,501	46,448	27%	2,315	2,421	5%
سبتمبر	36,843	44,582	21%	2,336	2,295	-2%
أكتوبر	37,210	48,550	30%	2,358	2,412	2%
نوفمبر	40,750	56,834	39%	2,583	2,323	-10%
ديسمبر	42,624	63,633	49%	2,701	2,575	-5%
النصف الاول	**223,915**	**298,457**	**33%**	**14,197**	**14,124**	**-1%**
يناير	42,110	69,672	65%	2,669	2,427	-9%
فبراير	43,559	77,307	77%	2,761	2,532	-8%
مارس	52,659	84,613	61%	3,325	2,738	-18%
أبريل	44,719	63,424	42%	2,806	2,049	-27%
مايو	45,476	77,652	71%	2,720	2,508	-8%
يونيو	53,529	55,710	4%	2,967	1,799	-39%
النصف الثانى	**282,051**	**428,377**	**52%**	**17,248**	**14,054**	**-19%**
اجمالي العام المالي	**505,965**	**726,834**	**44%**	**31,444**	**28,178**	**-10%**

تطور قيمة الحصيلة الجمركية

الشهر	الحصيلة الجمركية بالمليون جنيه		معدل التغير
	العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022	
يوليو	2,480	2,234	-10%
أغسطس	3,193	3,251	2%
سبتمبر	2,773	2,818	2%
أكتوبر	2,907	2,636	-9%
نوفمبر	2,442	3,411	40%
ديسمبر	3,070	3,301	8%
النصف الاول	**16,864**	**17,652**	**5%**
يناير	3,226	3,959	23%
فبراير	3,201	3,923	23%
مارس	3,620	3,986	10%
أبريل	2,457	2,836	15%
مايو	2,383	4,551	91%
يونيو	2,689	3,538	32%
النصف الاول	**17,577**	**22,792**	**30%**
اجمالي العام المالي	**34,441**	**40,444**	**17%**

الضريبة الجمركية: تقديرات اولية لحجم الفاقد الضريبي

الشهر	اعفاءات خارج الاتفاقيات بالمليون جنيه "انظمة الوارد النهائي فقط "		معدل التغير	اعفاءات الاتفاقيات بالمليون جنيه		معدل التغير	اجمالي الاعفاءات بالمليون جنيه		معدل التغير
	العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022		العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022		العام المالي 2022/2021	العام المالي 2023/2022	
يوليو	582	725	25%	4,821	2,968	-38%	5,403	3,693	-32%
أغسطس	752	1,514	101%	5,564	3,823	-31%	6,315	5,337	-15%
سبتمبر	910	951	5%	4,719	4,016	-15%	5,629	4,968	-12%
أكتوبر	698	1,012	45%	4,810	3,824	-21%	5,509	4,835	-12%
نوفمبر	601	1,298	116%	5,198	5,454	5%	5,799	6,752	16%
ديسمبر	1,125	2,281	103%	5,845	6,546	12%	6,970	8,827	27%
النصف الاول	**4,668**	**7,781**	**67%**	**30,957**	**26,631**	**-14%**	**35,625**	**34,412**	**-3%**
يناير	724	1,680	132%	5,843	6,390	9%	6,566	8,070	23%
فبراير	560	1,265	126%	5,087	6,504	28%	5,647	7,769	38%
مارس	1,034	1,351	31%	5,565	5,401	-3%	6,600	6,752	2%
أبريل	520	1,610	210%	3,002	4,739	58%	3,523	6,349	80%
مايو	780	2,752	253%	2,989	7,011	135%	3,769	9,763	159%
يونيو	799	2,245	181%	4,379	5,090	16%	5,178	7,335	42%
النصف الثانى	**4,417**	**10,904**	**147%**	**26,865**	**35,134**	**31%**	**31,283**	**46,037**	**47%**
اجمالي العام المالي	**9,085**	**18,684**	**106%**	**57,823**	**61,765**	**7%**	**66,908**	**80,449**	**20%**

الضريبة الجمركية: تقديرات اولية لحجم الفاقد الضريبي

- تقدر جملة فاقد الحصيلة الجمركية بنحو 18.7 مليار جنيه (0.2% من الناتج المحلي) في عام 2023/2022 بسبب إعفاءات لعدد من السلع ولبعض الجهات (اعفائات خارج الاتفاقيات الدولية الموقعة) وبالتالي فان حجم الفاقد الضريبي يمكن ان يمثل زيادة في حجم الحصيلة الجمركية المحققة بنحو 32%. كما ان هناك فاقد ضريبي إضافي يصل الى 62 مليار جنيه بسبب تطبيق معدلات ضريبة جمركية مخفضة وفقا لبنود الاتفاقيات الدولية القائمة والملزمة.